الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

دور القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالبة:

- فريال غربي

تحت إشراف:

د. سليمان كعوان

أعضاء لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة
أ.فاتح صيد	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. سليمان كعوان	مقررا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. وهيبة قحام	ممتحنا	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

إلى التي أفاضت علي بدعواتها وبركاتها ،التي رهنت جل حياتها لطوالع الأقدار حلوها ومرها

"أمي الحنون".

إلى من أفنى صحته وجهده في سبيل نجاحي

"أبي العزيز".

إلى **أخوي العزيزين** اللذان لا تكتمل سعادتي إلا بوجودهما.

إلى كل القلوب التي أحبتني ،ساعدتني ،ساندتني ،إلى كل هؤلاء أقدم إليهم ومن أعماق قلبي تشكراتي الخالصة.

الشكر

أول من نبدأ به الحمد والشكر **الله عز وجل**، الذي أنار دربنا ويسر لنا السبيل لإنجاز هذا العمل، فله الحمد حمدا كثيرا وله الشكر.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ **"كعوان سليمان"** الذي لم يبخل بنصائحه وتوجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل.

كما أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويني في مرحلة الجامعة وجميع مراحلي التعليمية.

وفي الأخير الشكر موصول إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذا العمل.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة وذلك من خلال تقديم مفاهيم مرتبطة بالقطاع الصناعي وأهميته ،بالإضافة إلى مفهوم التنمية المستدامة. كذلك إبراز دور تبني الأنظمة البيئية الإيزو 14001 وتحمل المسؤولية البيئية من طرف المؤسسات الصناعية كأحد أهم الوسائل الوقائية التي تساعد المؤسسات الصناعية في الحد من التلوث ولتحقيق تنمية مستدامة وتقوية ودعم صورة المؤسسة وطنيا وخارجيا.

وفي هذا الإطار ،الجزائر تعتبر من الدول التي أولت اهتماما بالبيئة من خلال سن الإجراءات والقوانين لحمايتها والحفاظ عليها ،كذلك تطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو14001 من شأنه حماية الأنظمة البيئية وتقليل كمية النفايات كما أنه يؤدي إلى تحسين رفاهية البشر في حين يقلل من المخاطر التي تهدد البيئة حتى لا يعرض الأجيال القادمة لمخاطر بيئية ،أوصت هذه الدراسة في النهاية إلى ضرورة دمج الاعتبارات البيئية من طرف المؤسسات الصناعية وتحمل المسؤولية وكذلك وضع وسائل لمراقبة ومتابعة المؤسسات الصناعية الملوثة على ضرورة تبني نظام الإدارة البيئية .

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي ،التنمية المستدامة ،نظام الإدارة البيئية ،المسؤولية البيئية الإيزو14001 .

الملخص

Résumé

cette étude consiste à montrer le rôle du secteur industriel dans l'activation du développement durable ,c'est –à-dire en présentant des concepts liés au secteur industriel et à son importance en plus du concept de développement durable, comme la mise en évidence du rôle de l'adoption de la réglementation environ environnementale ISO 14001 et de la responsabilités environnementale des institutions industrielles comme l'un des moyens de prévention le plus importants qui aident les institution industrielles. A réduire la pollution et parvenir à un développement durable et renforcer et soutenir l'image de l'institution au niveau national et extérieur.

Dans ce cadre, l'Algérie est l'un des pays qui a prêté attention à l'environnement en promulguant des procédures et des lois pour les protéger et les préserver, comme la mise en place du système de management environnement ISO 14001 qui protéger les systèmes environnementaux et réduira la quantité de déchets car elle conduit améliorer le bien-être humain tout en réduisant les risques menacent l'environnement afin de ne pas afficher les génération en ce qui concerne les risques environnementaux , cette à finalement recommandé que les considération environnementales soient prises en compte par les institution industrielles et portent la responsabilité, ainsi que la mise en place de moyens de contrôle et de suivi des entreprise industrielles polluantes, la nécessité d'adopter un système de gestion environnementale.

Mots-clés : secteur industrielle, développement durable, système de management environnemental, ISO 14001, responsabilité environnementale.

فهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
الملخص باللغة العربية	–
الملخص باللغة الفرنسية	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة	أ–ج
الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية	–
تمهيد	5
المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة	6
المطلب الأول :عموميات حول القطاع الصناعي	6
أولا :نشأة وتطور القطاع الصاعي	6
ثانيا :مفهوم القطاع الصناعي وأهميته	8
ثالثا :خصائص ومعوقات القطاع الصناعي	10
المطلب الثاني :عموميات حول التنمية المستدامة	11
أولا :مفهوم التنمية المستدامة	11
ثانيا :متطلبات وأهداف التنمية المستدامة	15
ثالثا :أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة	17
المبحث الثاني :علاقة القطاع الصناعي بالتنمية المستدامة	27
المطلب الأول :الصناعة الخضراء	27
أولا:مفهوم الصناعة الخضراء	27
ثانيا :أهمية الصناعة الخضراء	28
المطلب الثاني :أثر التصنيع والتكنولوجيا الحديثة على البيئة	28

فهرس

المطلب الثالث :تبني القطاع الصناعي للأنظمة البيئية	29
أولا :نظام الإدارة البيئية ISO 14000	29
ثانيا :تكنولوجيا الإنتاج الأنظف	30
المبحث الثالث :الدراسات السابقة	32
المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة	32
أولا :دراسة محمد زوزي	32
ثانيا :دراسة زرزور مريم	32
ثالثا :دراسة محصول سعيد	33
المطلب الثاني :القيمة المضافة	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني:واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية	
تمهيد	37
المبحث الأول:واقع التنمية المستدامة في الجزائر	38
المطلب الأول :آليات حماية البيئة في الجزائر	38
أولا :الهيئات المركزية المكلفة لحماية البيئة	38
ثانيا:دور الجماعات المحلية في حماية البيئة	41
المطلب الثاني:تطور إدماج البعد البيئي في المؤسسات	42
المطلب الثالث:الاهتمامات البيئيى لاستدامة المؤسسات الصناعية	44
أولا :وسائل التسيير الذاتي	44
ثانيا :المساحة الوطنية للنفايات	45
المبحث الثاني :المؤسسات الصناعية في ظل التنمية المستدامة	46
المطلب الأول:المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية في الجزائر	46
أولا:حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	46
ثانيا:عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية	48

فهرس

المطلب الثاني :أساسيات نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية	50
أولا :سلسلة الإيزو 14001	50
ثانيا :متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية	50
المطلب الثالث :دواعي تبني ISO 14001 في المشاريع الصناعية ومعوقات تطبيقه	54
أولا :دواعي تبني ISO 14001 في المشاريع الصناعية والفوائد الناتجة عنه	54
ثانيا :معوقات تطبيق ISO 14001	55
المطلب الرابع :أثر استخدام المواصفة العالمية الإيزو في المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة	56
أولا :ISO 14001 كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية	56
ثانيا :أثار تطبيق الإيزو 14001 من طرف المؤسسات الصناعية الجزائرية	57
خلاصة الفصل	60
الخاتمة	62
قائمة المراجع	65
الملاحق	–

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.1)	مراحل تطور مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية	14
الجدول رقم (2.1)	الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	22
الجدول رقم (1.2)	التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر	40
الجدول رقم (2.2)	توزيع المسؤوليات البيئية في المؤسسات الصناعية	49

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	ترابط أبعاد التنمية المستدامة	18
الشكل رقم (2.1)	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	22
الشكل رقم (3.1)	البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة	24
الشكل رقم (4.1)	إجراءات منع التلوث وخفض النفايات	31

مقدمة

مقدمة

يشهد العالم اليوم الكثير من التغيرات والتحولات الجذرية التي تتسم بالسرعة والشمولية في جميع المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية ،الثقافية والتكنولوجية. ولعل أبرز هذه التغيرات العولمة ،تحرير التجارة الدولية والتطور التكنولوجي السريع الذي نتج عنه ظهور تكنولوجيات صناعية متطورة جدا ساعدت على التوسع الصناعي بإنشاء مصانع عملاقة في كثير من الدول ،من أجل تلبية الطلب على مختلف المنتجات مقابل ذلك نتج عن نشاط هذه المصانع أثار سلبية وخيمة على البيئة من تلويث جميع عناصرها سواء كانت طبيعية أو المشيدة القريبة من المصانع ،بالإضافة إلى استنزاف الموارد بالاستهلاك الغير رشيد.

ونتيجة ذلك تنامى الاهتمام بالأمور البيئية وارتقى الوعي البيئي في الدول الصناعية المتقدمة صاحبه إهتمام عالمي موسع من الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية بالبيئة ،كما توالت انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التي كان أهمها مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 الذي انبثق عنه مفهوم التنمية المستدامة. حيث أدمج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ عليها للأجيال القادمة بالإضافة إلى إصدار مواصفة خاصة بنظم الإدارة البيئية تمكن المؤسسات الصناعية من إدارة البيئة و تخفيف الضغوط المفروضة عليها ونتج عن كل هذا ظهور مفهوم التوحيد القياسي ISO14001.

والجزائر نظرا لتركز اقتصادها على النتشاط الصناعي فهي تسعى جاهدة للحفاظ على البيئة من خلال سن العديد من القوانين الرامية لحماية البيئة واستدامتها للأجيال القادمة مستقبلا.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

- ماهي التنمية المستدامة ؟
- ما العلاقة التي تربط بين القطاع الصناعي والتنمية المستدامة ؟
- ما مدى التقيد بالقوانين والمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية ؟

الفرضيات

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتئينا أن نختبر الفرضيات التالية:

- التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر ،دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛

- إن تبني القطاع الصناعي للأنظمة البيئية يساعد في الحد من التلوث بما يحقق التنمية المستدامة؛
- إن المؤسسة الصناعية تستطيع أن تؤثر في سياسات حماية البيئة من خلال التوعية البيئية لجميع مسؤوليها والوفاء بالتزاماتها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول فكرة التنمية المستدامة التي أصبحت في الوقت الحالي هاجس الكثير من الدول وعلاقتها بالقطاع الصناعي الذي يعتبر المتسبب الأول في إحداث التلوث والإضرار بالبيئة وكذلك إبراز ضرورة إدماج البعد البيئي من طرف المؤسسات الصناعية بالإضافة إلى تبني الأنظمة البيئية لتحسين الأداء البيئي بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- توضيح مفهوم القطاع الصناعي وأهميته؛
- تسليط الضوء على ضرورة تبني المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية بما يحقق التنمية المستدامة؛
- تبيان أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية على المستويات الاقتصادية ،الاجتماعية ،الإدارية ،البيئية؛
- معرفة واقع التنمية المستدامة ومدى تحقيقها على مستوى المؤسسات الصناعية.

منهجية الدراسة

لإنجاز هذه الدراسة وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الاعتماد على المصادر المكتسبة متضمنة الكتب والمجلات العلمية والملتقيات المتعلقة بالقطاع الصناعي والتنمية المستدامة.

صعوبات الدراسة

واجهت هذه الدراسة بعض الصعوبات :

- صعوبة الحصول على المعلومات بسبب قلة المراجع؛
- شح الدراسات المتعلقة بحماية البيئة بصفة عامة والتلوث الصناعي بصفة خاصة؛
- قلة المراجع الخاصة بتطبيق نظام الإدارة البيئية الايزو 14001 في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

- الحصول على قيمة مضافة من خلال التعرف أكثر على الموضوع؛
- الميول الشخصي لهذا الموضوع؛
- معرفة الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة؛

- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد يفيد الطلبة والدارسين للمواضيع المتعلقة بالصناعة والتنمية المستدامة.

هيكل الدراسة

للإلمام بكل جوانب الموضوع قسمنا دراستنا إلى فصلين ،الفصل الأول تناولنا فيه عموميات حول القطاع الصناعي والتنمية المستدامة ،والذي قسم إلى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة ،أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه علاقة القطاع الصناعي بالتنمية المستدامة وأخيرا تم التطرق إلى الدراسات السابقة في البحث الأخير.

أما بخصوص الفصل الثاني ،تناولنا فيه واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية والذي قسم إلى مبحثين تناول المبحث الأول واقع التنمية المستدامة في الجزائر ،أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى المؤسسات الصناعية في ظل التنمية المستدامة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد

يعتبر القطاع الصناعي من بين أهم القطاعات البارزة داخل الاقتصاد ،وذلك لما يميزه من صناعات تساهم في رفع القيمة المضافة والدفع بعجلة التنمية نحو التقدم بالرغم من ذلك إلا أنه من بين أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثيرا على البيئة المحيطة حيث أصبح العالم يعاني من مشاكل وأزمات بيئية (التلوث بكافة أشكاله ،ارتفاع درجة حرارة الأرض واستنفاذ الموارد) .ومع تزايد الوعي البيئي اتجه المجتمع نحو قضايا بيئية للتغلب على مشكلاتها من خلال اتباع استراتيجيات من شأنها الحد أو التقليل منها ونحو تحقيق تنمية مستدامة وحماية البيئة واستدامتها.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول القطاع الصناعي والتنمية المستدامة ،أما المبحث الثاني علاقة القطاع الصناعي والتنمية المستدامة ويتناول المبحث الثالث الدراسات السابقة.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة

المطلب الاول:عموميات حول القطاع الصناعي

نظرا للدور الهام الذي تقوم به الصناعة داخل النشاط الاقتصادي فإن الاهتمام بها كان منذ القدم وهذا نتيجة لأهميتها البالغة ودورها الأساسي في تحقيق التنمية والدفع بالقطاعات الأخرى.

أولا:نشأة وتطور القطاع الصناعي

يعد التطور الصناعي في أي بلد معيارا لمستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري حيث أن التطور السريع في قوى الإنتاج في الميدان الصناعي والتي شهدتها أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها من العالم المتقدم والتي يشار إليها عادة بالدول الصناعية ،فأدى التطور السريع إلى تحول هذه البلدان من بلدان متخلفة اقتصاديا إلى بلدان متقدمة ضمن مرحلة النظام الرأسمالي الصناعي بعد أن مرت هذه البلدان بمراحل الرأسمالية التجارية والزراعية ...إلخ.

لقد مرت الصناعة في عرض تطورها بمراحل تاريخية نجملها فيما يلي:

1.1 مرحلة الصناعة المنزلية

كانت الصناعة في بدايتها على شكل نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي فقد كانت المرأة تقوم بصناعة وحياكة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل الزراعي وأدوات الطبخ وغيرها من الأدوات الضرورية للمنزل والإنتاج و قد استمر هذا النوع من الإنتاج الصناعي إلى مرحلة متأخرة من تطور المجتمع المدني.

2.1 مرحلة الحرفية

في هذه المرحلة تطور النشاط الصناعي بحيث تحول بعض المنتجين إلى أفراد متخصصين بنشاط معين كحرفين أو صناع كالحدادين ،النجارين ،الصباغة ،الخزفيين ،النساجين وغيرهم ،حيث كان نشاطهم مخصص للسوق وليس لإشباع حاجة عائلية فقط ويرتكز عملهم على إنتاج سلع صناعية معينة بتوصية من المستهلك ثم تحول النشاط فيما بعد إلى صنع منتجات صناعية وعرضها للبيع في السوق وقد بقي نشاط الحرفي حتى القرون الوسطى ووصلت أعلى مستوياتها من خلال بناء الورشات في الدول الأوربية .حيث مهدت لمرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة ،كما تعتبر بعض الحرف الصناعية كالعزل والنسيج والخشب... حتى الوقت الحاضر من النشاطات الرئيسية في الكثير من البلدان.

3.1 مرحلة التعاونية الرأسمالية البسيطة

حيث يقوم رب العمل باستخدام العمال الحرفيين لقاء أجور معينة مقابل صنع منتجات تحت سقف واحد بموجب تقنية يدوية وقد مكنت هذه الوسيلة من بسط الرقابة داخل المعمل مما يخلق جو من المنافسة بين العاملين إلا أن هذا النمط من التعاون الإنتاجي بقي محدود الفائدة إلى غاية تقسيم العمل الذي يعود له الفضل الأكبر في رفع إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج وتخفيض نفقاته وبالتالي زيادة الأرباح.

4.1 مرحلة المعمل الرأسمالي

وهي تضم الشكل التنظيمي الأساسي للإنتاج الرأسمالي الذي تمثل في ورشة عمل أو أكثر يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل حيث تقوم على أساس استخدام الأجهزة شبه آلية مع كثافة عالية ووجود تقسيم في العمل. حيث انتشرت المعامل في الدول الأوروبية ابتدءا من أواسط القرن 16 حتى بداية الثورة الصناعية في انجليزا عام 1870 واستمرت في بلدان أخرى حتى القرن 19 .وتميزت هذه المرحلة بتجزئة عملية الإنتاج يصاحبها تخصص في أدوات العمل المستخدمة وقد أسفر ذلك عن زيادة كبيرة في إنتاجية العمل بالمقارنة بالمراحل السابقة .كما لها الفضل في تهيئة الأساس التنظيمي والتقني لنشوء الصناعة الآلية الضخمة بعد الثورة الصناعية.[1]

5.1 مرحلة الصناعة الآلية

قامت هذه المرحلة على أساس استخدام الآلات بكثافة متزايدة بعد الثورة الصناعية حيث تم إدخال العلم والتكنولوجيا في إنجاز الآلات والمعدات والتي تقوم على مصادر من الطاقات المتطورة من بخارية ،كهربائية حرارية وشمسية ...وقد تكونت هذه الصناعة بعد عملية بناء اقتصادية وفنية طويلة لمصانع آلية بدأت من الصناعات الخفيفة وخاصة النسيجية إلى الصناعات الثقيلة.

ثانيا : مفهوم القطاع الصناعي وأهميته

1.2 مفهوم القطاع الصناعي

[1] حميد بن نية، فكارثة سفيان ،**استراتيجيات صناعية ودورها في دعم الصادرات الوطنية في الجزائر**، ملتقى علمي دولي، جامعة البليدة02 ،الجزائر،ص ص 02-03.

للصناعة تعاريف عديدة نذكر منها:

تأخذ كلمة الصناعة معنيين أساسين بحسب هدف استخدامها ،فالصناعة بمعنى النشاط الصناعي يقصد بها كل الإجراءات المتخذة من قبل الوحدات[1] الاقتصادية في المجتمع من أجل تحويل مادة خام أو سلعة وسيطية إلى سلعة أخرى نهائية وهنا نميز الصناعة عن باقي النشاطات الأخرى في المجتمع ،كالزراعة والخدمات ،ومن جهة أخرى يقصد بها وحدة نشاط داخل القطاع الصناعي لذلك فهي تضم كل الوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج سلعة متقاربة أو تستخدم نفس المادة الخام أو نفس طريقة الصنع.

كما عرفها الأستاذ فلورنس بطريقة بسيطة على أنها مجموعة المنشآت الصناعية أو المصانع[2] وعرفها أيضا BDC FARTMAN بأنها مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا . [3]

يعرفها CHAMBERLIN بأنها مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وأن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الصناعة "هي مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا سواء كانت متجانسة أو غير متجانسة ،إذ أن نشاطها الأساسي يتمثل في تحويل المادة الخام إلى سلعة نهائية".

2.2 أهمية القطاع الصناعي

تشغل الصناعة مكانة هامة في الأنظمة الإنتاجية باعتبارها عامل مهم في بنية الاقتصاد وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة نذكر منها:[1]

---

[1] أحمد سعيد بامخرمة ،**اقتصاديات الصناعة** ،دار زهراء للنشر والتوزيع، بدون بلد، الطبعة 02، 2001،ص15.

[2] أحمد حبيب رسول ،**جغرافيا الصناعة**، دار النهضة العربية، بدون طبعة ،بيروت ، لبنان، 1999، ص10.

[3] مدحت القريشي ،**الاقتصاد الصناعي** ،دار وائل للنشر،عمان ،الطبعة 02 ،سنة،2005 ،ص18.

- يعتبر قطاع الصناعة من أهم الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل؛
- يساهم قطاع الصناعة في علاج مشاكل ميزان المدفوعات؛
- إن التصنيع يساهم في تغطية القيمة المضافة باستخدام الموارد المحلية من خلال تحويلها إلى منتجات نهائية بدلا من تحويلها بشكل أولي وبالتالي يتم الحصول على قيمة مضافة مرتبطة بعملية التحويل .

كذلك أصبحت أهمية الصناعة تتزايد في اقتصاديات الدول خاصة النامية لمالها من مميزات أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

- في ظل انخفاض المتلاحق لإيرادات معظم الدول النامية من تصدير مواردها من المواد الأولية إلى الأسواق الخارجية يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية الطبيعية اتجهت هذه الدول إلى الصناعة كبديل منقذ لاقتصادياتها وخاصة في مجال توفير النقد الأجنبي سواء عن طريق صناعات الواردات أو الصناعات الهادفة إلى التصدير؛
- تتميز الصناعة بإمكانيات تنوع منتجاتها وازدياد عددها بتقدم الوقت وظهور حاجات جديدة للمستهلكين وتطور تقنية الإنتاج وابتكار سلع جديدة؛
- يظل اعتماد اقتصاد دولة ما على مورد رئيسي للدخل القومي محفوفا بمخاطر التغيرات في الطلب على هذه الموارد خاصة في الأسواق الخارجية وما يتبع ذلك من تقلبات في الأسعار ومن ثم تأثر الدخل القومي. وضمن هذا الإطار تقوم الصناعة بالمساهمة في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل القومي.

ثالثا: خصائص ومعوقات القطاع الصناعي

يتميز القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات الأخرى بمكانة هامة وخصائص تميزه ومساهمته الفاعلة في عملية التوازن الاقتصادي ،لكن هذا لا يمنع أن يواجه صعوبات وعراقيل.

1.3 خصائص القطاع الصناعي

يتميز القطاع الصناعي بمجموعة من الخصائص أهمها:[1]

---

[1] محصول سعيد، **دور سياسات الصناعة في تحقيق تنمية مستدامة** ،دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2002-2012 ،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف 1 ،الجزائر، 2013-2014، ص 06.

[2] أحمد سعيد بامخرمة ،مرجع سبق ذكره، ص 18.

- الصناعة تتميز بكونها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتشغل مساحات كبيرة بينما ترتكز الصناعة في مساحات محدودة حسب نوعها وطبيعتها؛
- تعتبر الصناعة نشاط مكمل للحرف الأخرى مثل النشاط الزراعي ؛
- تعد مناطق تركز الصناعة أوسع الطرق انتشارا مقارنة بمناطق تركز أنشطة أخرى؛
- إن المجتمع الصناعي يتصف بكونه مجتمع راق ذا مستوى معيشي وثقافي مرتفع وكذا كونه مجتمع حضاري؛
- الصناعة أفضل طريقة لرفع المستوى المعيشي وامتصاص البطالة من خلال الصناعات الثقيلة التي تستقطب عدد كبير من الأيدي العاملة؛
- النشاط الصناعي نشاط مكلف إذ يحتاج لرؤوس أموال ضخمة على خلاف الأنشطة الأخرى؛
- تعد الصناعة أوسع الطرق انتشارا حيث توجد عبر مختلف الأمكنة إذا ما كان الإنسان عازم وقادر على القيام بها.

2.3 معوقات القطاع الصناعي

يواجه القطاع الصناعي العديد من المعوقات أهمها:[2]

- **الممارسة التجارية** : إن أسلوب الحماية الذي تتخذه الدول المتقدمة في تعاملاتها التجارية خاصة فرض التعريفات الجمركية ،التي تؤثر سلبا على مستقبل التصنيع في الدول النامية وطرق الحماية هي:
  - ✓ تحديد الحصص الاستيرادية؛
  - ✓ رفع قيمة التعريفة الجمركية بحيث يرتفع سعر المنتج المستورد؛
  - ✓ التصاريح بحيث يمكن التحكم في معدلات الاستيراد.

- **الشركات متعددة الجنسيات**:لها دور كبير في التنمية الصناعية في الدول النامية لما لهذه الشركات من القوة ما تمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية عن طريق الاتفاقيات السياسية ،أو عن طريق ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها؛
- **المعاونات والاتفاقيات القارية** : العديد من الدول النامية ولاسيما الدول الصغيرة تتلقى المعاونات من أجل إقامة المشروعات الصناعية ،ويكون دور هذه المعاونات معيقا لعملية التنمية في هذه الدول حسب رأينا لسببين اثنين أولهما : الشروط التي تفرضها الدول المتقدمة للمعونات ؛قد تصل إلى المساس باستقلال و سيادة الدول النامية أما السبب الثاني فيكون في حالة عدم استغلال هذه المساعدات لدعم عملية التنمية؛

---

[1] هبري نصيرة ،**التطور الصناعي في الجزائر وأثاره على البيئة** ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 04.

[2] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ،دراسة حالة ولاية غرداية ،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر 2009-2010،ص ص 15-16.

- **تدبدب أسعار الصادرات المصنعة** : وبالتالي العائد من الصادرات ويعود لارتباط تقويم صادرات الدول النامية بالعملات الأجنبية إضافة لنظام الحماية الذي تفرضه الدول المصنعة على صادرات الدول النامية ومنه عند ارتفاع أسعار هذه المنتجات ينتعش اقتصاد هذه الدول وتزداد القدرة على التصنيع ،ويحدث ذلك في حالة انخفاض أسعار تلك المنتجات؛
- **القروض الأجنبية** : التي تفيد اقتصاديات الدول ،إلا أن زيادتها في العقد الأخير زيادة باهظة أدى إلى أثار عكسية على عملية التصنيع ،حيث تراجعت المشاريع بسبب عجز هذه الدول على سداد أعباء الديون.

المطلب الثاني :عموميات حول التنمية المستدامة

تيقن العالم اليوم أكثر من ذي قبل أن المشكلات البيئية والاجتماعية تولدت كنتيجة حتمية للطريقة التي انتهجت لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ،مما يتطلب التفكير في نوع جديد من التنمية تراعي فيها شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاجتماعي في إطارهم المتوازن ،وهي ما تسمى بالتنمية المستدامة.

أولا : مفهوم التنمية المستدامة

لقد ظهر مصطلح التنمية المستدامة و أخد اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة Brumdtland الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 ،حيث تم صياغة تعريف للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم ".[1]

وقد اتفق العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأرض سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية على تعريف التنمية المستدامة "بأنها تنمية توفق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة ،فعالة من الناحية الاقتصادية ،عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية.إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن من الناحية الاقتصادية دون اهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة"[2]

كما قدم الاقتصادي Robert solou تعريفا مبسطا لمفهوم التنمية المستدامة في عام 1991 فقال أنها تعني "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي "ولقد أشار سولو أنه عند الحديث عن الاستدامة لابد من أن نأخذ في الحسبان ليس فقط الموارد التي نستهلكها اليوم تلك التي

[1] ياسمينة زرنوخ، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية** ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 25 سنة 2002،ص 03.

[2] **زيد ديب ،سليمان مهنا ،التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ،مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرين، العدد الأول، الجمهورية العربية السورية،سنة 2009،ص498.

نورثها للأجيال المقبلة ،ولكن ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل ،تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد ،بما في ذلك مصانع ،معدات ،التكنولوجيا السائدة ،هيكل المعرفة ،ومن هذا المنطق يرى سولو أن التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار لأنها تتعلق بالاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المختلفة.[1]

كما عرفها Edwerd barbier "أنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن ،مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ،ويوضح ذلك بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا تداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي".

إن التنمية المستدامة تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والاستهلاك الراهن للطاقة. فالوصول إلى تحديد معنى للتنمية المستدامة يفرض علينا الوقوف في مختلف التطورات لهذا المفهوم لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريف واسعة التداول للتنمية المستدامة. و قد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات :اقتصادية ،بيئية ،اجتماعية وتكنولوجية.

فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض استهلاك الطاقة والموارد ،أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للفرد.

أما من الناحية الاجتماعية فإن التنمية المستدامة تعني السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. وبخصوص الجانب البيئي فتعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل والعقلاني للأراضي الزراعية والموارد المائية .

ومن الناحية التكنولوجية فالتنمية المستدامة تعني الاعتماد على التقنيات النظيفة والغير مضرة بالبيئة والمحيط في الصناعة وتستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وتنتج أقل انبعاث غازي ملوث وضار بطبقة الأوزون.

وذكر تقرير الموارد الطبيعية أن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب أن تتجاهل الضغوط البيئية وأن لا تؤدي إلى دمار واستنزاف الموارد الطبيعية كما يجب أن تحدث تحويلات في القاعدة الصناعية و التكنولوجية السائدة.[2]

فقد حددت إحدى دراسات Edward Brabierأربع سمات للتنمية المستدامة هي:[1]

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر سنة 2000،ص 205.

[2] محمد صالح الشيخ ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية**،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،الطبعة الأولى الإسكندرية ،مصر،سنة 2002،ص94.

- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا و أكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛
- أن التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا ،أي أن التنمية تسعى للحد من الفقر العالمي؛
- أن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛
- أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها بعضها عن البعض الأخر،وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

والتنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي ،الاقتصادي ،الاجتماعي والتكنولوجي ،وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة وإلا يكون لها تأثير سلبي عليها.وتتركز التنمية المستدامة في جوهرها على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد؛
- المحافظة على البيئة عن طريق التقليل قدر الامكان من الآثار السلبية الناتجة عن الانشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة؛
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على احداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها دون الإخلال بالتوازن بين النظام البيئي ،الاقتصادي ،الاجتماعي وكذلك التكنولوجي بما سمح بتلبية احتياجات الوقت الحاضر وضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.

ويمكن تلخيص مراحل تطور مفهوم التنمية في الجدول رقم (1.1)

الجدول رقم (1.1): مراحل تطور مفهوم التنمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف ستينيات القرن العشرين	**التنمية**=النمو الاقتصادي.
2	منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانيات القرن العشرين	**التنمية المستدامة**=الاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية .

[1]ياسمينة زرنوخ،مرجع سبق ذكره ،ص 132.

3	في نهاية الثمانيات وحتى وقتنا الحاضر	**التنمية المستدامة**=النمو الاقتصادي+التوزيع العادل للنمو الاقتصادي +الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المصدر : عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2006 ص34.

ثانيا :متطلبات وأهداف التنمية المستدامة

تنطوي عملية التنمية المستدامة على مجموعة من المميزات والمتطلبات.

1.2 متطلبات التنمية المستدامة

من متطلبات التنمية المستدامة نذكر مايلي :[1]

- ضرورة استخدام تكنولوجيا نظيفة لا تدمر البيئة وتستحدث بدائل للموارد القابلة للنضوب؛
- تجنب المشروعات التي تقضي على البيئة ،أي التي تتسبب في تآكل التربة الخصبة وتلوث الماء والهواء فهذه المشروعات تقضي على التنمية بقضائها على أهم عناصرها؛
- الاهتمام بالتنمية البشرية التي تضمن وجود عنصر بشري قادر على تحقيق استمرارية التنمية؛
- كما تتطلب التنمية المستدامة أيضا نظم اجتماعية ومؤسسية قادرة على إدارة البيئة السليمة للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة؛

[1] عمر شريف ،**استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة،دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**،أطروحة دكتراه،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة باتنة الجزائر سنة 2007، ص ص149-150.

- نظم إنتاجية تحافظ على موارد البيئة ،ويتطلب ذلك اختيار الوسائل التقنية ذات النفايات المحدودة والتي تعتمد على تدوير المخلفات؛
- نظم تكنولوجية تبحث باستمرار عن حلول جديدة ذات قبول اجتماعي واقتصادي؛
- مراعاة المعايير الايكولوجية عند التخطيط لسياسات التنمية مع استخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ومصادر طاقة نظيفة؛

ومنه لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق و الانسجام بين الأنظمة التالية:

- **نظام سياسي:**يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار؛
- **نظام اقتصادي:**يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات؛
- **نظام اجتماعي** : ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها؛
- **نظام إنتاجي** : يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع؛
- **نظام تكنولوجيي** : يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من المشكلات.

2.2 أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في الآتي:[1]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان ؛حيث تسعى التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وبشكل عادل ومضمون وديمقراطي؛
- احترام البيئة الطبيعية ؛حيث تركز التنمية المستدامة على نشاطات السكان ،وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان ،إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية ،وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة ؛حيث تنمي إحساسهم اتجاههما وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد ؛حيث تتعامل مع هذه الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني؛

[1] عثمان غنيم ،ماجدة أبو زنط،**التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن سنة 2006، ص ص29-30.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي ،وكيفية استخدام الجديد و المتاح منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وأثار بيئة سالبة أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر وهذه الآثار مسيطر عليها بمعنى إمكانية إيجاد حلول مناسبة؛
- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع بحيث يكون ذلك بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطة يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ثالثا :أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة فإنه من الضروري دراسة أبعادها وكذلك مختلف مؤشراتها.

1.3 أبعاد التنمية المستدامة

تبنى مؤتمر 1992 (ريو دي جانيرو – قمة الأرض)فكرة التنمية المتواصلة ،وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي مما نميز بين أبعاد أساسية للتنمية المستدامة وأبعاد ثانوية.

1.1.3 الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

هنالك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد"[1] وكذلك يري نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة فهي لا ترتكز على الجانب البيئي بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد

[1] عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنط ،مرجع سبق ذكره ص39.

مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.[1]

والشكل الموالي يبين أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة وتتمثل في : الأبعاد الاقتصادية،الاجتماعية والبعد البيئي (البعد الإيكولوجي).

الشكل رقم (1.1): ترابط أبعاد التنمية المستدامة

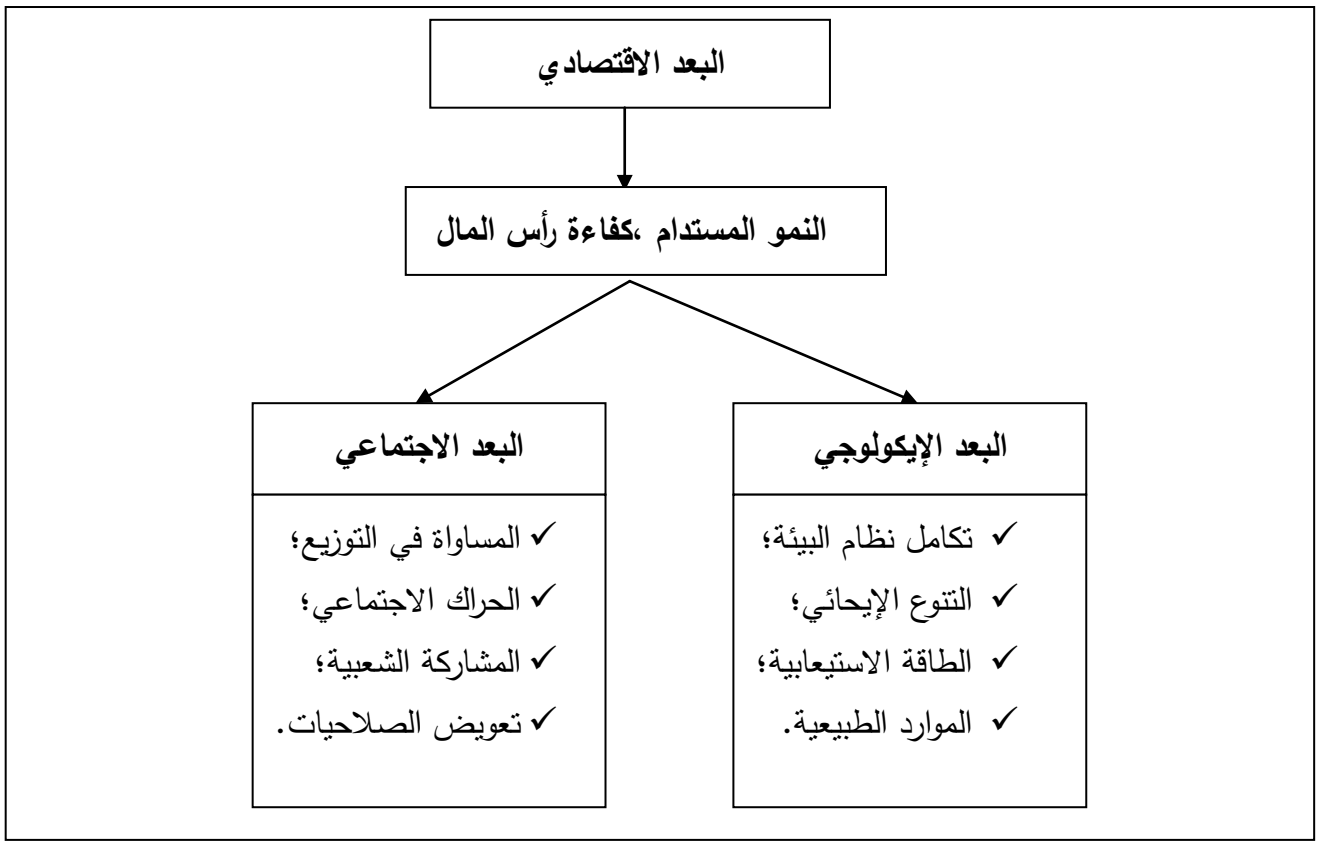

المصدر: عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنط ،مرجع سبق ذكره ص.41

[1] ماجدة أبو زنط ،عثمان محمد غنيم ،**التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية**،مجلة دراسات العلوم الإدارية،الجامعة الأردنية،المجلد 36،العدد الأول ،عمان، الأردن،سنة 2008،ص23.

أ-**الأبعاد الاقتصادية** :تعني الاستدامة الاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني ومن أهم الأبعاد الاقتصادية مايلي:[1]

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية** : حيث نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يشغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية؛

- **إيقاف تجديد الموارد الطبيعية** : حيث يعني ذلك إجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغير جدري في أسلوب الحياة ، أيضا تغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي؛
- **مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته**:حيث تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في تحقيق تنمية مستدامة لأن استهلاكها المتراكم من الموارد الطبيعية مثل المحروقات أدى إلى اسهامها بشكل كبير في مشكلات التلوث العالمي ،يضاف إلى هذا أن هذه البلدان الغنية لها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وموارد أقل كثافة ،وأيضا الصدارة في توفير الموارد التقنية والمالية في تعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية؛
- **التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة** : وتعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشية و يعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20%من سكان العالم المعدومين في الوقت الحالي ويحقق التخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج محلية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن الاستعمار والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية؛
- **الحد من التفاوت في المداخيل** :فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل ،مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية يتم اتاحة حيازة الأراضي الواسعة والغير منتجة للفقراء اللذين لا يملكون أراضي وكذا تقديم القروض للقطاعات غير الرسمية وإكسابها الشرعية وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان ،وتجدر الإشارة أن هذه السياسة قد لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الأسيوية مثل ماليزيا و كوريا الجنوبية وتايوان؛
- **تقليص الإنفاق العسكري** :وتعني تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة على الإنفاق على احتياجات التنمية وهذا في جميع البلدان ،فمن شأنه إعادة تخصيص ولو جزأ صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية والإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ب- الأبعاد الاجتماعية: ويرتكز على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها وضمان الديمقراطية من خلال

[1] سليمة بن حليمة ،ساسية خضراوي ،واقع وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر،مجلة دفاتر بوادكس ،العدد 06، سبتمبر 2016 ،ص 124.

مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية ويقضي هذا عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع سبلا إليها من خلال:[1]

- **ضبط السكان** : إن الزيادة السكانية تبلغ حوالي 80 مليون نسمة كل سنة ،و هذه الزيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة إضافة إلى ذلك فإن 85 % من هذه الزيادة في دول العالم المتخلف. والتنمية المستدامة من خلال هذا البعد تعني العمل على تثبيت نمو السكان ،فالنمو المتزايد يؤدي إلى ضغوط حادة على الموارد الطبيعية المحدودة وعلى إمكانيات الدول وقدراتها في توفير الخدمات؛
- **الصحة والتعليم** :إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة ،فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية جيدة تعتبر من أهم مبادئ تنمية مستدامة ،وقد تم التركيز على التعليم لأنه يعتبر من أهم المتطلبات الرئيسية للتنمية المستدامة فهناك علاقة وثيقة بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي؛
- **المشاركة الشعبية** : من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة مشاركة الناس ،فالمشاركة الفعالة في مراحل التخطيط والتنفيذ ضرورية للتنمية ودليل على القبول الاجتماعي ،وهي جوهر الديمقراطية فغياب هذه الأخيرة يحرم الناس من المشاركة وكأنما ينفيها من المسؤولية وهذا ما يعطل قدرتهم على الأداء ؛
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية** :كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية ،ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم ،القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية الأولية والحياة النظيفة ،والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي ،حماية التنوع الثقافي ،الاستثمار في رأس المال البشري؛
- **أهمية توزيع السكان** :يلعب عنصر توزيع السكان دورا هاما في التنمية المستدامة فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة فالمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتتسبب في الكثير من الاحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومنه فإن التنمية الريفية ضرورية لنجاح التنمية المستدامة وانتهاج أساليب الإصلاح الزراعي واستخدام طرق تكنولوجية متطورة للحد من الآثار البيئية للتحضر.

ج-الأبعاد البيئية :يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام

[1] باتر محمد علي وردم ،**مخاطر العولمة على التنمية المستدامة** ،الأهلية للنشر والتوزيع ،الأدرن ،2003 ،ص 189.

البيئي وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك ،النمو السكاني ،التلوث ،أنماط الإنتاج البيئية استنزاف المياه ،قطع الغابات ،انحراف التربة ومن أهم هذه الأبعاد نذكر:[1]

- **الأراضي** :بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقلص من إنتاجها ويخرجان سنويا من دائرة الانتاج مساحة كبيرة من الأراضي الزراعية وهذه قضية معقدة وهامة جدا في علاقتها بالتنمية المستدامة ،وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها وتعتمد وثيقة الأجندة 21 على ضرورة استخدام منهج متكامل لإدارة الأنظمة البيئية والأراضي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الأراضي على تزويد عملية تنمية بالموارد وعدم استنزافها وكذلك حماية الأراضي من التلوث والتدهور والتصحر وغيرها من أشكال التأثير على الموارد؛
- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري**:إن الاستخدام الكثيف للمحروقات أصبح مصدرا رئيسيا ملوثا للهواء في المناطق العمرانية والاحتباس الحراري وثقب الأوزون الذي يهدد بتغير المناخ ،والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأراضي على امتصاصها ولقد اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي الدولية والإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري الدفينية ومنع استخدام المركبات التي تدمر طبقة الأوزون لتحسين نوعية الهواء؛
- **البحار والمحيطات والمناطق الساحلية** : تشغل البحار والمحيطات ما نسبة 70 % من مساحة الكرة الأرضية وهذا ما يجعل إدارة هذه المناطق من المهام الصعبة وذلك راجع لتعقد الأنظمة البيئية للمحيطات إضافة إلى أنها الأقل استكشافا من قبل العلماء كما أن النظام البيئي البحري يشكل عادة العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك؛
- **صيانة المياه** : تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وكذلك فهي من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب ،والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه ،وفي ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من أخطر معيقات التنمية في العالم في السنوات المقبلة؛
- **التنوع الجوي** :يعتبر من أهم عناصر التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثروات الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الأبعاد الثلاثة تتكون من عدد من المنظومات الفرعية وهي متداخلة فيما بينها لتشكل نقطة الالتقاء بين هذه الأبعاد الثلاثة ما يسمى بالتنمية المستدامة والشكل التالي يبين بدقة هذه العلاقة:

---

[1] ميشيل تودارو ،**التنمية الاقتصادية ،ترجمة :محمود حسن الحسيني** ،دار المريخ للنشر،الرياض ،السعودية ،سنة 2005 ،ص ص446-448.

الشكل رقم (2.1): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

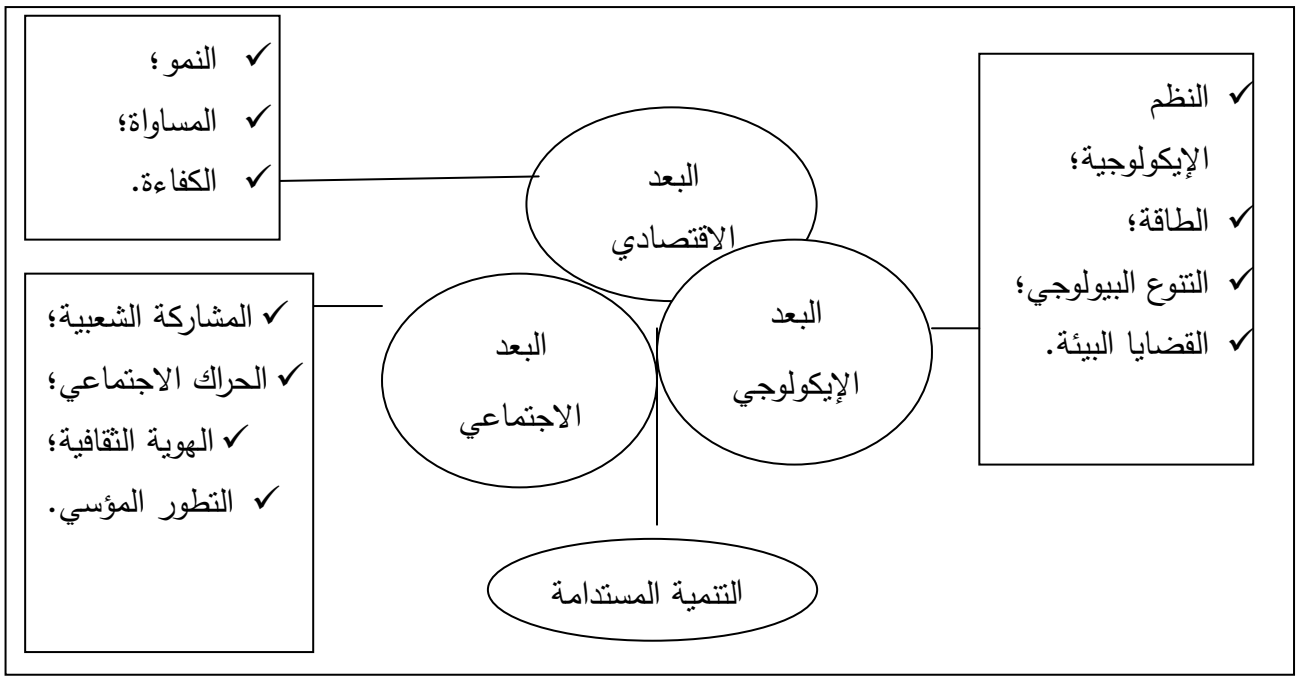

المصدر:عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط ،مرجع سبق ذكره ص 42.

يحتوي الشكلان السابقان على إشارة إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها.

الجدول رقم (2.1)الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستدام	المساواة في التوزيع	النظام الايكولوجية

كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: عثمان غنيم ،ماجدة أبوزنط ،**إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة** ،مجلة دراسات ،الجامعة الأردنية ،المجلد 35 ،العدد الأول ،جانفي 2008 ،ص 177

2.1.3 الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السابقة الذكر هناك من يضيف أبعاد أخرى كالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه "البعد الإداري والتقني " وكذلك البعد الثقافي.

أ- **البعد التكنولوجي:**إن البعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة وفي هذا المجال يجب مراعاة عدة أمور أهمها:[1]

- **استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية** : كثير ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض ،وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفايات كبيرة أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة في كثير من الأحيان لا مفر منها نتيجة النشاط الصناعي وهذا نتيجة لاستخدام تكنولوجيا تفتقر إلى الكفاءة أو إلى عمليات التبديد ،وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض عقوبات اقتصادية ،والتنمية هنا تعني التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفئ و استهلاك طاقة أقل؛
- **الأخذ بتكنولوجيا المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة** :تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أكثر تسببا في التلوث من شكيلاتها المستخدمة في الدول المتقدمة والتنمية المستدامة تعني التوجه نحو التكنولوجيا المحسنة وكذلك الأخذ بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها ولسد الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمختلفة يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية سواء بالاستحداث أو التطوير لتكنولوجيا أنظف وذات فكرة عالية تتناسب وظروف الدول النامية؛
- **الحد من انبعاث الغازات** : ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية ،وكذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة النظيفة لإمداد المجتمعات الصناعية واكتشاف تكنولوجيا جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة؛

[1] مبارك بوعشة ،**التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم** ،الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،سنة 2008 ،ص ص 10-11.

- **الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون** :التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض فاتفاقية كيتو جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع ،لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

ب- البعد الثقافي :حاول بعض المختصين ادماج بعد خاص ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بالبعد الثقافي وقد جاءت حتمية ادماج هذا البعد سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي .[1]

وقد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد ادماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل:

الشكل رقم (3.1): البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة

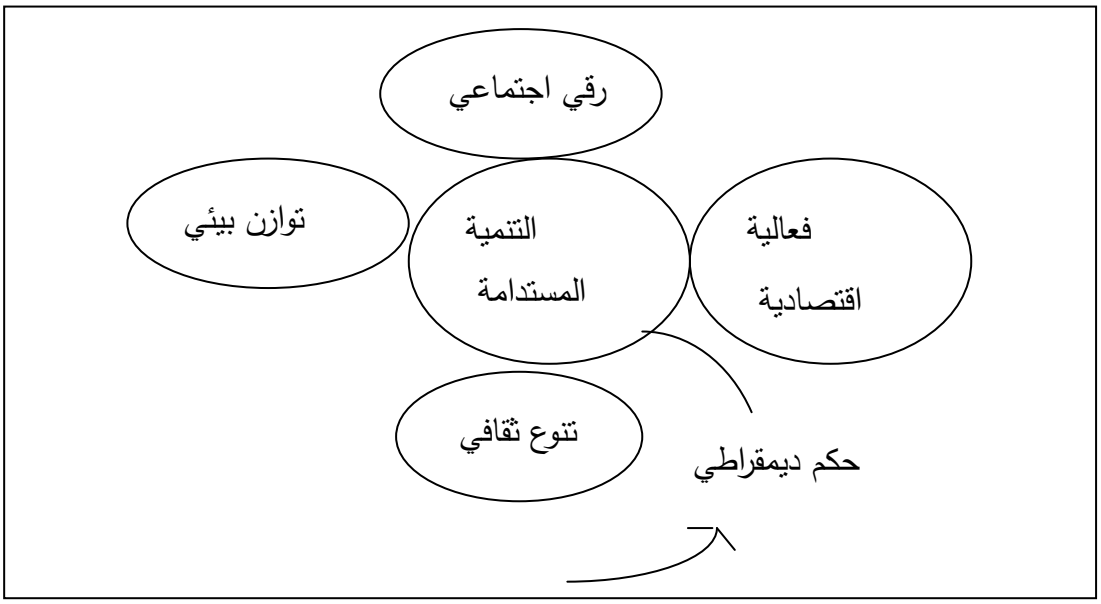

المصدر : Développement durable et solidarité international :en jeux , bonne pratiques , proposition pour un développement durable du sud et du nord ,haut conseil de la coopération international, paris , France, juin, 2006, p15

2.2 مؤشرات التنمية المستدامة

[1] عبد الرحمان العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس،سطيف الجزائر،سنة 2011،ص 29.

مع اتضاح رؤية مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها ،برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات لها تمكنها من قياس التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية.لهذا الغرض أعدت لجنة التنمية المستدامة CSD سنة 1995 برنامج عمل يهدف إلى إعداد قائمة مؤشرات التنمية المستدامة ،استنادا إلى معطيات برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNVE وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNVD ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE ،وحددتها في 134 مؤشر في المرحلة الأولى ،واختبرت في عدد من الدول وسمحت النتائج الأولية بتقليص القائمة الأصلية إلى قائمة جديدة أكثر تجانسا وملائمة تتكون من 58 مؤشر وقسمت هذه المؤشرات إلى أربعة أصناف وهي كالتالي : المؤشرات الاقتصادية ،المؤشرات الاجتماعية ،المؤشرات البيئية والمؤسساتية.

1.2.2 المؤشرات الاقتصادية

يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات أهمها:[1]

- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي** : يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على عدد السكان في تلك السنة ،وأن الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه؛
- **نسبة الاستثمار الثابت الاجمالي إلى الناتج المحلي الاجمالي** : يعرف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بأنه ذلك الجزء من القابلية الانتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية بالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل ،وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين:

✓ **رأس المال الصافي** : الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم على الطاقة الانتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم؛

✓ **نسبة الصادرات إلى الواردات** : يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد و تبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

2.2.3 المؤشرات الاجتماعية

يتضمن عدة مؤشرات أهمها :[2]

---

[1] ابراهيم العيسوي ،**التنمية في عالم متغير ، دراسة في مفهوم التنمية المستدامة و مؤشراته** ،دار الشرق ،الطبعة الثالثة ،القاهرة مصر ، 2003،ص157.

[2] وديع محمد عدنان ،**قياس التنمية ومؤشراتها**، مجلة جسر التنمية ،المجلد الأول ،الاصدار الثاني منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، فبراير 2002،ص 2.

- **معدل البطالة** : يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مؤوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما؛
- **معدل النمو السكاني** : يوضح متوسط المعدل السنوي للتغيير في حجم السكان وأهميته في التنمية المستدامة وتكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان؛
- **معدل الأمية بين البالغين** : ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين يتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون إلى مجموع البالغين؛
- **نسبة السكان في المناطق الحضرية** : ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- **معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي** : وهم عدد الملتحقين لهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان ،ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما ؛
- **حماية صحة الإنسان وتعزيزها** : وهي توفر مياه شرب صحية و خدمات صحية ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

3.2.3 المؤشرات البيئية

ومن أهمها :

- **نصيب الفرد من الأراضي الزراعية** : ويتضمن هذا المؤشر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزارعي وأن الزارعة لها دور كبير في تحقيق التنمية لما توفره من غداء للسكان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنها تعد المحرك للنمو الاقتصادي خاصة وأنها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدة الفقر؛
- **التغيير في مساحات الغابات و الأراضي الحرجة** : يبين هذا المؤشر نسبة التغيير في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية ،فإذا كانت نسبة هذا المؤشر مرتفعة دل على إمكانية زيادة الإنتاج الزارعي أما العكس فإنه يشير إلى توسيع التصحر وزحف الأراضي الخضراء؛
- **التصحر** : قياس الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ،ويعد تقليص مساحات الأراضي الصحراوية من شروط تحقيق التنمية المستدامة.

4.2.3 المؤشرات المؤسسية

وتتضمن عدة مؤشرات أهمها:[1]

- **الحصول على المعلومات :** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد على الحصول على المعلومات والمتمثل بأعداد الطلبة في المدارس الابتدائية والثانوية والعليا إضافة إلى عدد مستخدمي الهواتف الثابتة و النقالة.
- **عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي :** وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص؛
- **الانفاق عن البحث والتطوير :** ويتمثل حجم الإنفاق المالي عن البحث والتطوير كنسبة مؤوية من الناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثاني:علاقة القطاع الصناعي بالتنمية المستدامة

لقد تعددت التحديات التي تواجه الاقتصاد ومن أبرزها المشاكل البيئية التي أضحت تشكل تهديدا للوجود الإنساني. فمع اتساع مجالات التصنيع واستغلال الموارد الطبيعية المحدودة ظهرت الحاجة لوضع استراتجيات للحفاظ على البيئة.

المطلب الأول :الصناعة الخضراء

أولا: مفهوم الصناعة الخضراء

تعرف الصناعة الخضراء بأنها الإنتاج الصناعي الذي لا يأتي على حساب صحة الأنظمة الطبيعية أو يؤدي إلى أثار سلبية على صحة الإنسان.وكذلك مراعاة الاعتبارات البيئية والمناخية والاجتماعية فيما تقوم به المؤسسات الصناعية من عمليات ،وتهيئ منصة للتصدي للتحديات العالمية المرتبطة ببعضها البعض عبر مجموعة من النهج والاستراتجيات الشاملة لعدة قطاعات والقابلة للتنفيذ الفوري التي تستفيد من القوى الصناعية

[1] أحلام زواوية ،**دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربة** ،دراسة مقارنة الجزائر وتونس والمغرب ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر،2013 ص 138.

والسوقية الناشئة .إذ تنفذ الصناعة الخضراء عن طريق توسيع نطاق الأساليب والممارسات التي أثبتت جدواها في الحد من التلوث واستهلاك الموارد في جميع القطاعات.[1]

كما تعرف أيضا على أنها تلك الصناعة التي تعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بالبيئة من خلال الاستثمار الأمثل للموارد ،وإعادة استخدام التدوير للتقليل من التأثير السلبي على الصحة والبيئة وتحسين كفاءة الطاقة مما يؤدي للحفاظ على الموارد الطبيعية وكذلك الحد من انبعاثات غازات دفينة اعتمادا على تكنولوجيا متوافقة مع البيئة.[2]

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الصناعة الخضراء على أنها "الإنتاج الصناعي " وذلك بمراعاة الاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ،من خلال استحداث صناعات جديدة دون التأثير على البيئة والإضرار بها.

ثانيا :أهمية الصناعة الخضراء

تكمن أهمية الصناعة الخضراء فيما يلي :[3]

- الاستخدام الكفء للموارد الخام والموارد الطبيعية؛
- الحد من المخلفات الصلبة؛
- استبدال المواد الخام الخطرة السامة الداخلة في الصناعة بمواد أقل سمية؛
- التوافق بين الانتاج والتكنولوجيا بما يتوافق مع المعايير البيئة العالمية؛
- فتح مجالات جديدة في الاستثمارات والاقتصاد الأخضر ؛
- توفير بيئة صحية للأجيال القادمة؛
- خفض الانبعاثات الكربونية في مراحل التصنيع كافة بما يساهم في الحد من الاحتباس الحراري.

المطلب الثاني :أثر التصنيع والتكنولوجيا الحديثة على البيئة

إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة أثار سلبية على البيئة ،فانطلاق الأبخرة والغازات وإلقاء النفايات أدى إلى اضطراب السلاسل الغذائية وانعكس ذلك على الانسان الذي أفسدت الصناعة بيئته وجعلتها في بعض الأحيان غير ملائمة لحياته كما يتضح مما يلي:[4]

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،ملتقى مسائل التنمية الصناعية ،سنة 2013 ،ص 8.

[2] www.albcaa news.com , 3/3/2020 , 13H34.

[3] http//www.SFegypt.com,03 /03/2020 ,13 :14.

[4] فراس أحمد الخرجي،**الإدارة البيئية** ،دار كنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان الأردن، 2007، ص ص 22-23.

- **تلوث المحيط المائي** : إن للنظم البيئية المائية علاقة مباشرة وغير مباشرة بحياة الانسان ،فمياهها التي تتبخر تسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة ومدخراتها من المادة الحية النباتية والحيوانية تعتبر مدخرات غذائية للإنسانية جمعاء في المستقبل؛
- **تلوث الجو** : تتعدد مصادر تلوث الجو ويمكن القول أنها تشمل المصانع ووسائل النقل والانفجارات الذرية والفضلات المشعة ،كما تتعدد هذه المصادر وتزداد أعدادها يوما بعد يوم ،ومن أمثلتها الكلور،ثاني أكسيد الكبريت ،اكسيد نيتروجين ،أملاح الحديد والزنك....، وإذا زادت نسبة هذه الملوثات عن حد معين في الجو أصبح لها تأثيرات واضحة على الانسان وعلى كائنات البيئة؛
- **تلوث التربة:** تتلوث التربة نتيجة استعمال المبيدات المتنوعة والأسمدة وإلقاء الفضلات الصناعية و ينعكس ذلك على الكائنات الحية في التربة و بالتالي على خصوبتها وعلى النبات والحيوان ،مما ينعكس أثره على الانسان في نهاية المطاف.

المطلب الثالث:تبني القطاع الصناعي للأنظمة البيئية

يتجه القطاع الصناعي في السنوات الأخيرة نحو تبني مفاهيم الإدارة البيئية واعتبارها أحد الوسائل الوقائية التي تساعد الدولة والمؤسسات الصناعية سواء في الحد من التلوث أو في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا:نظام الإدارة البيئية الإيزو14000

على إثر النجاح الذي حققته المواصفة الدولية ISO في مجال إدارة الجودة إضافة إلى تصاعد الدعوات الموجهه من قبل منظمة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى لإصدار مواصفة مختصة بإدارة البيئة ،نشطت المنظمة في هذا المجال وقامت بعدة خطوات ،شكلت منظمة المعايير الدولية في 1991 مجموعات استشارية دولية مخصصة لتطوير مواصفة دولية قادرة على تحقيق الأتي:[1]

- وضع مدخل عام لإدارة البيئة مماثل لمواصفة إدارة الجودة (ISO 9000)؛
- تعزيز قدرة المنظمة على ترسيخ التحسين في الأداء البيئي؛
- تسهيل التجارة الدولية عن طريق تخفيض وإزالة الحواجز التجارية.

وأثمرت جهود هذه المجموعة في تشكيل لجنة فنية عرفت بلجنة (ISO ,TC 207)التي اختصت بتطوير هذه المواصفة. وعبر عدة مؤتمرات قامت بها اللجنة الفنية والتي عرض فيها خمس مسودات عمل كمواصفة دولية وفي أفريل 1996 صدرت سلسلة المواصفة ISO 14000 بشكلها النهائي متضمنة مجموعة من الإصدارات الطوعية

[1] ثامر البكري ،أحمد نزار النوري، **التسويق الأخضر**،دار اليازوزي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية ،عمان،الأردن ، 2009 ص ص 65-66.

الدولية التي ترشد من خلالها إلى المتطلبات العامة لتكوين نظام إدارة بيئية مع طريقة تنفيذ. إذ أن الإدارة البيئية هي جزء من الادارة الكلية الذي يتضمن الهيكل التنظيمي والمسؤوليات ،الإجراءات ،العمليات ،الموارد لتطوير ،تنفيذ تحقيق المراجعة والمحافظة على السياسة البيئة. اذ يعتبر مجموعة المواصفات القياسية لنظم الإدارة البيئية (ISO 14000) من الوسائل الفعالة لترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى الواقع العملي داخل المؤسسات ولضمان تطبيق تلك النظم يجب إشراك جميع العاملين والموارد المختلفة مما يؤدي إلى زيادة الوعي العام بقضايا التنمية المستدامة.

ثانيا: تكنولوجيا الإنتاج الأنظف

تعتبر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف إستراتيجية أساسية وبيئية تتعامل مع مصدر المشكلة من خلال الوقاية من التلوث وبهذا الأسلوب تسمح هذه الإستراتيجية نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساعدة الصناعات المختلفة على إنتاج بكميات أكبر ومواد خام وطاقة أقل و بالتالي نفايات وانبعاثات أقل وبذلك نضمن الاستدامة الصناعية والإنتاج الأنظف عبارة عن اجراءات صناعية جديدة في عمليات الإنتاج الحالية من أجل الحد من الآثار السلبية للأنشطة الانتاجية والاقتصادية في الطاقة والموارد الأولية.

1.2إجراءات الإنتاج الأنظف

تشمل هذه الإجراءات مختلف العمليات الصناعية ،الإنتاج ،التشغيل ،ويتم مراجعتها وفحصها دوريا وترتبط بالأمور التالية: [1]

- تدوير النفايات أو جزء منها عند تولدها من مصادرها؛
- تطوير وتحسين تكنولوجيا التصنيع والمعدات التي تساهم في خفض توليد النفايات؛
- تطوير عمليات التشغيل مثل التدبير الجيد ،تداول المواد ،صيانة المعدات ،مراقبة تتبع النفايات والتحكم الآلي واستبدال المواد الخام بأخرى تنتج نفايات أقل خطورة وبكمية أقل.

[1] نصير عريوة ،**دور استراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق تنمية صناعية مستدامة** ،دراسة حالة المناطق الصناعية (مسيلة ،برجبوعريج ،سطيف) مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة سطيف الجزائر،العدد الثاني ،ديسمبر 2014 ، ص ص 209،210.

الشكل رقم (4.1): إجراءات منع التلوث وخفض النفايات

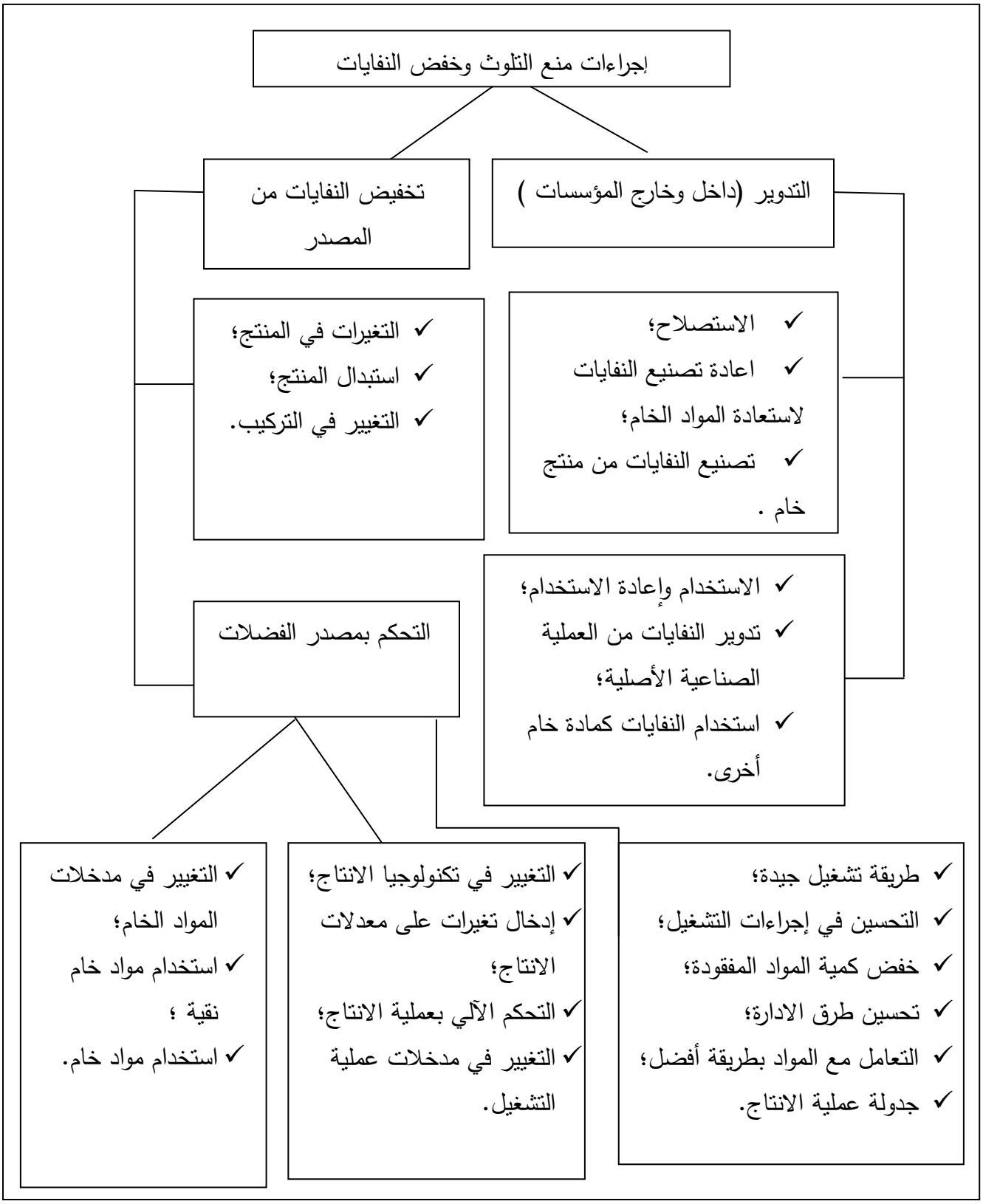

المصدر: عنانزة خالد ،**النفايات الخطيرة والبيئة** ،ياقوت لخدمات الطباعة ،الأردن ،سنة 2002 ،ص 88.

المبحث الثالث :الدراسات السابقة

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة

أولا :دراسة محمد زوزي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تحت عنوان تجربة **القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر** ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم علوم اقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر ،2009-2010. كان هدف الدراسة :

- إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية والفعالة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر عموما ،والقطاع الصناعي على وجه الخصوص؛
- ابراز تجربة القطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية ومساهمتها في التنمية المحلية والمشاكل التي تواجهها والتي تحد من امكانيات توسعها؛
- ابراز أثر قوانين الاستثمار التي سنها المشرع الجزائري منذ الاستقلال على الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني.

كما توصلت هذه الدراسة إلى:

- إن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط له في عملية التنمية بسبب عدم ارتياحه للقيادة السياسية ويرجع هذا إلى التعقيدات الادارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة بالإضافة للكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة حتى على الجهات المختصة الموجهه لها ،مما يضع المستثمرين الخواص تحت رحمة الإدارة وأخطاء التطبيق؛
- بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية ،فتبقى تجربته رائدة يحتدى بها خصوصا فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة ،وقدرتها على التوفيق بين الأداء الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا :دراسة زرزور مريم

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تحت عنوان **تطوير القطاع الصناعي في ظل الانفتاح الاقتصادي** ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم اقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة ،الجزائر ،2016-2017 و كانت تهدف إلى:

- التعرف على خصائص القطاع الصناعي في الجزائر؛
- التعرف على السياسات الصناعية المتبعة من قبل الدولة الجزائرية من أجل تطوير القطاع الصناعي؛
- معرفة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي؛

وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن احتمال انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يؤثر سلبا بالدرجة الأولى على النسيج الصناعي؛
- إن السياسات الصناعية المتبعة في الجزائر وحجم الموارد الموجهة إلى القطاع الصناعي خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري لم تكن كافية لتسمح بنشوء صناعة قوية؛
- لقد كان للشراكة الأورو جزائرية أثر سلبي على القطاع الصناعي نظرا لضعف تنافسية المنتجات الصناعية.

ثالثا :دراسة محصول سعيد

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية تحت عنوان **دور السياسات الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة** ،تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس،سطيف1،الجزائر ،2013-2014 كان هدف الدراسة هو:

- اعطاء مجموعة من النتائج والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة؛
- التعرف على السياسات الصناعية المطبقة في الجزائر؛
- معرفة مدى مساهمة السياسات الصناعية في تحقيق تنمية مستدامة .

وتوصلت هذه الدراسة إلى :

- لا تساهم السياسات الصناعية في تحقيق التنمية حيث أن توظيف وتنفيذ هذه السياسات بشكل جيد من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تنافسية الدول وكذلك اتخاذ الخطوات لتعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي واكتساب المهارات والعمل على استفاء المعايير التقنية لتحسين نوعية المنتجات الصناعية؛
- إن توظيف السياسات الصناعية بشكل جيد سوف يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل كما يسمح بالتوزيع العادل للدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية في التقليل من الفقر باعتباره من بين الأهداف الإنمائية التي تعمل على تحقيقها ويلعب القطاع الصناعي دور كبير في تحقيقه؛

- لا تساهم السياسات الصناعية في الجزائر في تحقيق تنمية لأنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي المحلي والصناعات الإستخراجية والتي تتعرض أسعارها في كثير من الأحيان إلى إضرابات في الأسواق الدولية.

المطلب الثاني :القيمة المضافة

أجمعت الدراسات السابقة على الدور الهام للقطاع الصناعي والسياسات الصناعية ،في كونها واحدة من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات النامية في سبيل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية ،وباعتباره القطاع الوحيد القادر على الرقي بهذه المجتمعات وتحقيق تنمية مستدامة وذلك دون الإضرار بالبيئة .حيث تنوعت اهتمامات الدراسات السابقة في القضايا التي تناولتها حول القطاع الصناعي حيث ركزت دراسة محصول سعيد على السياسات الصناعية في الجزائر بكونها عامل مؤثرا في تحقيق تنمية مستدامة وحيث أكدت دراسة زوزي على دور القطاع الصناعي الخاص في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أهم ما تميز هذه الدراسة عن سابقتها : هو أن أغلب الدراسات السابقة تناولت القطاع الصناعي من الجانب العام والسياسات المتبعة لتطويره. وهذه الدراسة حاولت ربط الدراسات السابقة معا وربطها بالاقتصاد لأنه مؤثر كبير على الحالة البيئية وكذلك علاج المشاكل البيئية نتيجة العوائق التي أثارتها المؤسسات الصناعية وكذلك دراسة واقع التنمية المستدامة ومدى تحقيقها من قبل المؤسسات الصناعية الجزائرية بالإضافة إلى تبني الأنظمة البيئية وتحمل المسؤولية البيئية بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم مفاهيم التنمية المستدامة والقطاع الصناعي ،حيث يعتبر ركيزة تطور مختلف اقتصاديات الدول ،وبما أن البيئة هي المخزون الرئيسي للموارد الطبيعية المتاحة لذلك فهي عنصر مهم لا غنى عنه في عمليات الإنتاج ،بالإضافة إلى عمليات التصنيع التي خلفت مستويات كبيرة من التدهور البيئي مسببة التلوث ،لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة لارتباطها الوثيق والمباشر بإطار عيش الناس حاضرا و مستقبلا دون الاضرار بالبيئة أو بالمورد الطبيعي حفاظا لحق أجيال المستقبل في الاستفادة من نفس فرص التنمية والعيش الكريم.

الفصل الثاني

واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

الفصل الثاني :واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

تمهيد

الجزائر دولة نامية وتسعى جاهدة كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية ذلك من خلال سن العديد من القوانين والإجراءات لحماية البيئة ،إذ تعمل المؤسسات الصناعية على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل ويأتي هذا التوجه كون البعد البيئي أصبح معيارا من معايير تحقيق تنمية مستدامة وتبلور مستوى اهتمام المؤسسات الصناعية بالبيئة الطبيعة من خلال السعي إلى وضع أنظمة للإدارة البيئية مطابقة للمواصفات القياسية الخاصة بالبيئة ويأتي على رأسها الايزو 14001 حيث توفر مثل هذه المواصفات للمؤسسات الصناعية جملة من الأدوات تساهم في تحسين الأداء البيئي.

الفصل الثاني :واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

المبحث الأول :واقع التنمية المستدامة في الجزائر

أدركت الجزائر على غرار باقي الدول على أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية ولتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات وآليات من شأنها حماية البيئة ومجابهة المشاكل البيئية وذلك لتحقيق تنمية مستدامة.

المطلب الأول :آليات حماية البيئة في الجزائر

أعطت الجزائر اهتماما كبيرا بالبيئة ذلك من خلال تسخير عدة إجراءات لحمايتها والمحافظة عليها.

أولا :الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة

قامت الجزائر بتبني استراتيجيات من أجل تحقيق تنمية مستدامة وذلك باستحداث هيئات لحماية البيئة في التشريع المؤسساتي الذي خول لهذه المؤسسات صلاحيات المحافظة على البيئة. تتمثل الهيئات المركزية المكلفة بحماية البيئة فيما يلي:

- **المجلس الوطني للبيئة** : هو أول هيئة بيئية في الجزائر نشأت بمقتضى المرسوم رقم 156/74 إذ تمثلت مهامه الأساسية في اقتراح السياسة العامة للحكومة لكن هذه المؤسسة المركزية لم تقم بأي شيء يذكر منذ إنشائها وحلت بموجب المرسوم رقم 119/77 المؤرخ في 15 أوت1977 وتم تحويل مصالحه إلى وزارة الري وإصلاح الأراضي وحماية البيئة؛
- **ضم المصالح المتعلقة بحماية البيئة إلى وزارة الري والغابات** :ألحقت البيئة بوزارة الري إثر التعديل الحكومي لسنة 1984 وبموجب المرسوم رقم 84/ 126، حيث أنه من مهام هذه الوزارة التكفل بتنفيذ السياسة الوطنية في مجال الري والبيئة والغابات وتسهر على حماية البيئة والثروة الغابية والنباتية الطبيعية إذ تعتبر هذه الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار حيث استمر نشاطها من سنة 1977 إلى غاية 1988؛
- **إلحاق مهمة حماية البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا**:ألحقت مهمة حماية البيئة من جديد بوزارة البحث والتكنولوجيا من خلال المرسوم 392/90 وأسندت مهمة حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا ومن بين مهامه إعداد السياسة الوطنية لحماية البيئة و يدرس ويقترح التدابير والوسائل اللازمة لحمايتها وتتولى تطبيق جميع الدراسات والبحوث المرتبطة بحماية البيئة؛
- **إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئة** : حيث تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بمقتضى المرسوم رقم 94/ 248 المؤرخ في أوت1994؛

- **تحويل اختصاصات البيئة من وزارة الداخلية إلى كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي** :وتأكيدا للاهتمام العلمي والتعليمي بالبيئة تم تحويل اختصاصات البيئة إلى وزارة التربية الوطنية التي أنشأت في إطارها مديرية البيئة ،وضعت تحت وصاية كتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي سنة 1993 وفي نهاية 1993 تم إلغائها وإلحاق اختصاصها بوزارة الجامعات بموجب المرسوم رقم 235/93 المؤرخ في 10 أكتوبر 1993؛
- **كتابة الدولة المكلفة بالبيئة** :حددت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01/96 المؤرخ في 5 جانفي 1996 المتعلق بتعيين أعضاء الحكومة والتي تشرف على مراقبة وتسير الهيئات المركزية والمؤسسات الخارجية المختصة بحماية البيئة وقد وضعت تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العامة للبيئة التي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95/107 المؤرخ في 12 أفريل 1995؛
- **إنشاء وزارة مكلفة بتهيئة الإقليم و البيئة** :والتي تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09/01 المؤرخ في جانفي 2001 وتتكون وزارة تهيئة الإقليم من عدة هياكل منها المديرية العامة البيئية وهي المديرية العامة الوحيدة على مستوى الوزارة وتضم خمس مديريات فرعية وتتمثل صلاحيات المديرية العامة للبيئة فيما يلي:[1]
  - ✓ تقوم بالوقاية من جميع أشكال التلوث والأضرار في الوسط الصناعي والحضري؛
  - ✓ تقوم بالوقاية من جميع أشكال التدهور في الوسط البيئي؛
  - ✓ تحافظ على التنوع البيولوجي؛
  - ✓ تسهر على احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها؛
  - ✓ تضمن رصد حالة البيئة مراقبتها؛
  - ✓ تسليم الرخص والتأشيرات في مجال حماية البيئة.

[1] أكلي بسمة ،**حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري** ،مذكرة ماستر في القانون ،جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة ،الجزائر 2015،ص ص35-36-37.

والجدول التالي يوضح التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر

الجدول رقم(1.2): التطورات المختلفة لإنشاء المؤسسات البيئية في الجزائر

سنة التأسيس	المؤسسات المنشأة
1974	اللجنة الوطنية للبيئة.
أوت1977	حل اللجنة الوطنية وتحويل مصالحها إلى وزارة الري واستصلاح الأراضي وحماية البيئة.
1979	إحداث كاتبة الدولة للغابات والتشجير انحصرت صلاحيتها البيئية في المحافظة على البيئة.
مارس 1981	توكيل مهمة حماية البيئة إلى كتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي وتدعى بمديرية المحافظة على البيئة وترقيتها.
جويلية 1983	تأسيس الوكالة الوطنية لحماية البيئة.
1984	إسناد مصالح البيئة إلى وزارة البيئة والغابات كمديريات مكلفة.
1988	تحويل اختصاصات حماية البيئة إلى وزارة البحث و التكنولوجيا.
1990–1992	إعادة تحويل اختصاصات البيئة إلى وزارة التربية الوطنية ،ثم وزارة الداخلية ثم لكتابة الدولة المكلفة بالبحث العلمي لدى وزارة الجامعات.
1994–1995	• إلحاق قطاع البيئة بوزارة الداخلية و الجماعات المحلية؛ • إنشاء المديرية العامة للبيئة والمفتشية العامة للبيئة؛ • إنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة .
1996–2000	إنشاء وزارة تهيئة الإقليم و البيئة وإنشاء مرقب للمهن البيئة ،إنشاء المفتشيات الولائية.

المصدر: عز الدين دعاس ،**أثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية** ،رسالة ماجستير جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،الجزائر ،ص20.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإطار المؤسسي لقطاع البيئة لم يعرف الاستقرار وهذا واضح مند إنشاء أول هيئة سنة 1974 إلى غاية سنة 2000 بإنشاء وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

ثانيا :دور الجماعات المحلية في حماية البيئة

تعتبر البلدية والولاية في الجزائر المؤسستان الرئيستان المكلفتان بحماية البيئة ،إذ يلعبان دورا فعالا لمعالجة المشاكل البيئية.

1.2 دور الولاية في مجال حماية البيئة

تعرف الولاية بأنها عبارة عن جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية بالإضافة إلى الاستقلال المالي و القانوني وهي تشكل مقاطعة إدارية للدولة وبالتالي فهي تشرف على مجموعة من الدوائر والبلديات ويشرف على تسيرها شخص يدعى الوالي.[1]

1.1.2 اختصاصات الوالي في مجال حماية البيئة :تتلخص مهام الوالي فيما يلي: [2]

- تساهم الولاية مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية ،حماية البيئة حماية وترقية وتحسين الإطار المعيشي للمواطن؛
- يقوم المجلس الشعبي الولائي بتشكيل من بين أعضائه لجانا دائمة تهتم بالمسائل التابعة لمجال اختصاصه والتي من بينها المتعلقة بالصحة والنظافة وحماية البيئة؛
- يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات و يتداول في مجالات معينة من بينها حماية البيئة.

2.1.2 مفتشية البيئة :وتتمثل مهام المفتشين في تجسيد مراقبة القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة على مستوى الولاية وذلك عن طريق :

- تسليم التراخيص المنصوص عليها قانونا على المستوى المحلي واقتراح التدابير الرامية للوقاية من كل أشكال تدهور البيئة؛[3]
- تصور وتنفيذ برامج لحماية البيئة على مستوى كامل تراب الولاية؛
- اقتراح التدابير الخاصة بالمحافظة على الوديان والأراضي ذات المردود الفلاحي في إطار حماية السواحل؛

---

[1] عمار بوضياف ،**الوجيز في القانون الإداري** ،دار ريحانة ،الجزائر ،2002 ،ص 11.

[2] قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 ،الجريدة الرسمية ،العدد 12 ،2012.

[3] بومناد قادة ،**آليات حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر** ،مذكرة ماستر ،المركز الجامعي لعين تموشنت الجزائر ،2016 ص 16.

- تدعيم عملية التحسيس والتوعية ونشر الثقافة البيئية عن طريق إحياء الأيام العالمية التي لها علاقة بحماية البيئة.

2.2 دور البلدية في مجال حماية البيئة:في قانون البلدية الجديد رقم 11 أوكل للبلديات مسؤوليات كبيرة في مجال حماية البيئة بموجب مجموعة من القوانين أهمها:[1]

- مهام رئيس المجلس الشعبي البلدي يتشكل من بين أعضائه لجانا دائمة تهتم بالمسائل التابعة لمجال اختصاصه ومن بينها المتعلقة بالصحة و النظافة و حماية البيئة؛
- بموجب المادة 9 تخضع إقامة أي مشروع استثماري أو تجهيز على إقليم البلدية أو أي مشروع يندرج في إطار البرامج القطاعية للتنمية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي ولاسيما في مجال حماية الأراضي الفلاحية والتأثير في البيئة؛
- حسب المادة 114 فإنه يقتضي إنشاء أي مشروع يحتمل الإضرار بالبيئة و الصحة العمومية على إقليم البلدية موافقة المجلس الشعبي البلدي باستثناء المشاريع ذات المنفعة الوطنية التي تخضع للأحكام المتعلقة بحماية البيئة.

المطلب الثاني :تطور إدماج البعد البيئي في المؤسسات

أدركت المؤسسات على ضرورة إدماج البعد البيئي في وضع استراتيجياتها وتطور الاهتمام بالبيئة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة كما تطورت العلاقة بين الاقتصاد و البيئة عبر مراحل:

- **مرحلة نمو اقتصادي باستغلال أكبر قدر ممكن من الموارد البيئية:**امتدت المرحلة من بداية الفكر الاقتصادي حتى الستينيات من القرن الماضي وكان ينظر إلى البيئة في تلك الفترة على أنها مصدر لا ينضب من الموارد الطبيعية اللازمة لخدمة الإنسان ،وأنها وعاء غير محدود لتلقي المخلفات الإنتاجية والاستهلاكية المترتبة على النشاط البشري وارتبطت هذه النظرة إلى البيئة بعدم ظهور مشكلة ندرة هذه الموارد لذا لم يتعامل معها الاقتصاد. كما أن نماذج النمو خلال هذه الفترة لم تأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار عند تفسيرها لأسباب النمو الاقتصادي على الرغم من أن الاقتصاديين الأوائل الكلاسيك حذروا من مسألة نفاد الموارد الطبيعية وخطورتها ولكن دون أن يصاحب ذلك تغير في نمط النمو؛
- **مرحلة تحقيق نمو اقتصادي مع حماية البيئة:**امتدت هذه المرحلة من أوائل الستينيات حتى أوائل السبعينيات فبعد تفاقم المشكلة البيئية في الدول الصناعية أصبح من الضروري الاختيار بين البيئة والنمو الاقتصادي لذا برزت العديد من التساؤلات حول إمكانية استمرار الأنشطة الاقتصادية مع تزايد تأثيراتها السلبية على البيئة وبما أن النمو الاقتصادي هو الهدف الأكبر للمجتمعات اتجه التفكير نحو محاولة

[1] قانون البلدية11 /10 ،المؤرخ في 22 يوليو 2011 ،الجريدة الرسمية ،العدد 3 ،2011.

التحكم في الخسائر البيئية مع استمرار الاقتصاد كما كان عليه في المرحلة السابقة وقد ظل التحليل الاقتصادي خلال هذه الفترة مبنيا على الفكر النيوكلاسيكي المغلق والسياسة الرئيسية للتحكم في التلوث هي سياسة الصنع عن طريق وضع مستويات مسموح بها للتلوث من منظور مدى قبولها اقتصاديا وليس من منظور صيانة النظام البيئي الذي يعد نظاما خارجيا بالنسبة للنظام الاقتصادي وعلى هذا الأساس فسر تدهور البيئة وظهور مشكلات التلوث يرجع للملكية المشتركة للموارد البيئية وإمكانية الحصول المجاني لها. ومن الملاحظ خلال هذه الفترة أن النموذج النيوكلاسيكي هو النموذج السائد للنمو كما هو الحال في المرحلة السابقة ،لكن مع محاولة قياس التأثير البيئي لهذا النمو؛

- **مرحلة نمو اقتصادي مع إدارة الموارد البيئية:**في هذه المرحلة بدأ يظهر الاهتمام بالتوازن البيئي وبعلاقة الاقتصاد بالبيئة ،حيث استمرت هذه المرحلة من أوائل السبعينيات حتى السنوات الأخيرة من الثمانيات من هذا القرن وبالتحديد منذ تقرير نادي روما سنة 1972 حتى صدور تقرير لجنة بورتلاند سنة 1987 تميزت هذه المرحلة بظهور اختلال في التوازن البيئي نتيجة تفاقم المشكلات البيئية واستنزاف الموارد الاقتصادية في الدول الفقيرة ولدا تطلب الأمر تغييرا في نمط التعامل مع البيئة وظهرت فكرة إدارة بيئية المتمثلة في إدخال كل أنواع رأس المال في الحسابات الوطنية وعند تخطيط الاستثمار يمكن توفر المتطلبات البشرية من السلع والخدمات على أساس مقدرة البيئة على تلبية هذه المتطلبات وفق أسس دائمة؛
- **مرحلة التنمية الاقتصادية المستدامة** :بدأت هذه المرحلة من منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ولا زالت تلقى اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين في الوقت الراهن ومضمون هذه المرحلة أنه لابد من وجود تكامل بين النظم الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأن هناك قيدا جديدا على النمو الاقتصادي وهو حجم رأس المال الطبيعي إضافة إلى حجم رأس المال العيني ومستوى التكنولوجيا وهذا يتطلب الاستخدام الرشيد لتلك الموارد كيمائيا ،جيولوجيا وحيويا بما يحفظ لتلك الموارد[1] استمراريتها في أداء ووظائفها.

إن الترابط القوي بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي يتأثر بحجم المخلفات والتلوث الذي يترتب على النشاط الاقتصادي.

[1]أمال يوب ،**المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية الجزائرية كنموذج مؤسسة لافراج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت ومجمع سونا طراك الجزائر** ،مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ،المجلد 5 ،العدد الأول ،2019 ،جامعة 20 أوتسكيكدة الجزائر ،ص ص 80-81.

المطلب الثالث :الاهتمامات البيئية لاستدامة المؤسسات الصناعية

سياسة التخطيط المتبعة في المؤسسات الصناعية سمحت بالوصول إلى وعي كبير بالعوامل المضرة بالبيئة والمسببة للتلوث وضرورة الالتزام بالأنشطة من أجل تقليص النفايات المتعلقة بالنشاطات الصناعية لذلك أخذت المؤسسات على عاتقها ضرورة الاهتمام بالمشاكل البيئية وهذا ما أدى إلى خفض نسبة التلوث الصناعي بفضل سياسة الحوار التي تعتمد على:

أولا :وسائل التسيير الذاتي

من بين المقاييس الملحوظة في خفض التلوث الصناعي نلاحظ سلسلة من الوسائل والتي تتعلق بالتسيير البيئي وخصوصا الدليل المتعلق بدراسات التأثير على البيئة ،كذلك نظام التسيير البيئي.

1.1 دراسات التأثير على البيئة

بهدف تسهيل فهم وتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 78/90 المؤرخ في 27 فيفيري 1990 المتعلق بدراسات التأثير على البيئة وكذلك يقدم المعلومات الضرورية إلى مختلف المتدخلين في هذا الإجراء.

2.1 المراجعة البيئية

في إطار مشروع مراقبة التلوث الصناعي المراجعات البيئية لبعض الوحدات الصناعية قد أنجزت ،إن المراجعة البيئية تعلمنا عن الوضعية الايكولوجية والبيئة لحالة الوحدات الصناعية بالرجوع إلى مقاييس التسيير البيئي ISO14000 وعليه فإن المراجعة البيئية لمؤسسة صناعية هي بمثابة أداة تقييم من فترة إلى أخرى للنظام البيئي ،تحديد خط السير والأهداف وإعطاء فكرة صحيحة عن الوضع البيئي الحقيقي للمؤسسة وما مدى تأثيرها على البيئة.

3.1 نظام التسيير البيئي

المؤسسات الصناعية شجعت في الالتزام بوضع نظام تسيير بيئي والذي يشتمل على وسائل نجاح كبرى لهذه المؤسسات ،القيام بتكوين المكونين أنجز في عام 2002 في طريق هيكلة الدراسات الوطنية من أجل مرافقة الصناعات الصغرى والمتوسطة في وضع نظام تسير بيئي كذلك تحسين صحة وأمن العمال.

4.1 العقود المحصلة

هي الوسيلة التي تسمح بتحديد الالتزامات الخاصة بحماية البيئة مابين وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والمؤسسات الصناعية ،الإدارة تحدد القاعدة والمساعدة من أجل ضمان ومرافقة المؤسسات الصناعية في إنجاز أهدافها الإنتاجية والإستراتيجية واستغلال مخططاتها البيئية ،تهدف هذه العقود إلى تنشيط مقياس عدم التلوث وحماية البيئة .

5.1 ميثاق المؤسسة الصناعية

265 مؤسسة صناعية انضمت إلى السياسة البيئية الصناعية الجديدة ووقعت قانون المؤسسة هذا القانون يشمل على خطوة مشتركة ليثبت تكامل التنمية المستدامة في عمق استراتيجيات المؤسسة الموقعة على هذا القانون هي اليوم مقتنعة أن حماية البيئة هي العامل الذي يحدد التنمية المستدامة بهدف المساهمة في التنمية المستدامة والتعمق في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،المؤسسات الصناعية تلتزم باحتواء التسيير البيئي ضمن خصائصها الأساسية وكذلك دعم إنشاء إطار المشاورة (عمال صناعة ،مواطنين ،سلطات عمومية) وهذا ما يدل على روح الحوار .

6.1 مندوبين البيئة لدى المؤسسات ذات الأخطار

بهدف تطبيق القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة هناك 92 مؤسسة وضعت مندوبين على البيئة مهمتهم تشتمل على الفهم والتنبيه إلى استغلال مخطط نزع أو خفض التلوث الناجم عن المؤسسات الصناعية من أجل حماية البيئة.

ثانيا :المساحة الوطنية للنفايات[1]

تسمح بتحديد كمية النفايات المتولدة والمخزنة والمعالجة ،كذلك تحديد مولدات النفايات الخاصة وإنشاء توزيع جغرافي للنفايات الخاصة بالولايات والمناطق.

- **صندوق البيئة و نزع التلوث:**أنشأ في قانون المالية التكميلي 2001 ويتم تمويله من الرسم على النشطات الملوثة أو الخطرة بنسبة 75% ومن الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي بنسبة

[1] موساوي عمر ،بالي مصعب ،**إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية** ،المؤتمر العلمي الدولي **حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية** ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة الجزائر ،2012 ،ص ص 442-443.

75% ومن الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج 75% والرسم على الوقود 50% هذا الصندوق مهمته مساعدة المؤسسات على تجسيد مشاريعها الرامية إلى خفض التلوث وتشجيعها على تحسين الأداء البيئي والاقتصادي.

المبحث الثاني :المؤسسات الصناعية في ظل التنمية المستدامة

تتزايد الضغوط البيئية على المؤسسات الصناعية باعتبارها المتهم الأول في قضية تلويث البيئة لذلك وجب عليها الأخذ بعين الاعتبار الاعتبارات البيئية ودمج البعد البيئي في المؤسسة ،يمكن أن تنال على إثرها شهادة الإيزو 14000 مما يساهم في تقليص الحد الأدنى للتلوث البيئي وتحسين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة.

المطلب الأول:المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية في الجزائر

إن من يتحمل مسؤولية التلوث الحاصل في البيئة هو المؤسسة المتسببة فيه لذلك ينبغي على المؤسسة أن تتحلى بشعور عال بالمسؤولية البيئية من خلال استخدام الوسائل المناسبة والوفاء بالتزاماتها البيئية.

أولا:حماية البيئة كأحد متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

في ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق وتزايد اهتمام السلطات بمسائل البيئة من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعية والبحث عن سبل الوصول إلى تنمية مستدامة بما يبقي من فرص الرفاهية للأجيال المقبلة جاء المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي تم تبنيه عام 2001 إذ يتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح إستراتجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في المدى المتوسط والطويل. حيث أن عملية التنمية التي ينشدها تستند إلى مشاورات تشمل كافة القطاعات وجميع الأطراف ،إذ يركز هذا المخطط على أربعة مجالات رئيسية وهي:

- **تحسين صحة المواطن ونوعية معيشته** :يؤدي انتشار النفايات الصلبة الحضرية وطرح حجم متزايد من المياه المستعملة الملوثة دون معالجتها وتلوث الهواء الناجم عن حركة مرور السيارات وحرق النفايات الصناعية وغيرها من الملوثات الأخرى كالانجراف ،التصحر ،القضاء على الغابات ،ندرة المياه وتلوثها والجفاف إلى تدهور صحة ونوعية المعيشة للمواطن في أي منطقة كان وعليه فإن المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة يهدف في الأمدين المتوسط و الطويل إلى تحسين صحة ومستوى معيشة المواطن عبر تحقيق مايلي:
  - ✓ تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير؛

- ✓ خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيماوي؛
- ✓ تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة؛
- ✓ تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.

- **الحفاظ على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته:**تهدف هذه الإستراتجية إلى مواجهة التدهور الكبير الذي يمس الأراضي والغابات والمراعي والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني القابل للاستمرار الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي وفي هذا السياق يرمي المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة إلى مايلي:
  - ✓ توضيح الوضع القانوني العقاري؛
  - ✓ تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة واعتماد تقنيات إنتاج أكثر ملائمة؛
  - ✓ حماية المنظومات البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية؛
  - ✓ ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد.
- **خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية** :يهدف المخطط إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم لخفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين ورفع فعالية نفقات الميزانيات العمومية بمشاركة الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية ويكون ذلك من خلال العمل على تحقيق مايلي:
  - ✓ ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقة و الموارد الأولية في الصناعة؛
  - ✓ رفع قدرات رسكلة النفايات واسترجاع المواد الأولية.
- **حماية البيئة الشامل:**تهدف إستراتيجية حماية البيئة الشاملة حسب المخطط إلى :
  - ✓ زيادة الغطاء الغابي وكثافته وتنوعه البيولوجي؛
  - ✓ مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستديمة؛
  - ✓ التكفل بالمشاكل الكامنة ذات الصلة بالملوثات العضوية المستمرة.

إن حماية البيئة يعد مطلبا أساسيا للسياسة التنموية فلا وجود لتنمية اقتصادية واجتماعية دون وجود حماية حقيقية للوسط البيئي.[1]

[1] أمال يوب ،مرجع سبق ذكره ،ص ص82-83.

ويمكن تصنيف المؤسسات على أساس مدى اهتمامها بتحمل المسؤولية البيئية في أنشطتها إلى ثلاثة أنواع تعكس مستويات الالتزام البيئي على النحو التالي:[1]

أ المؤسسات ذات اللون الأحمر:إشارة إلى ضعف وقصور النظرة البيئية لها وتعاملها مع المشاكل البيئية بطريقة علاجية متأخرة.

ب المؤسسات ذات اللون الأصفر:إشارة إلى قيام الإدارة العليا للمؤسسة للقيام بعمل ما عن طريق بعض المبادرات و الخطوات التمهيدية مثل إقرار قانون أو تنظيم داخلي يقضي بالرقابة على التلوث.

ج المؤسسات ذات اللون الأخضر:إشارة إلى المرحلة الأخيرة في الالتزام بالمسؤولية البيئية وتكتسب المؤسسات هذه الصفة ليس فقط لأنها تريد الالتزام بالقوانين البيئية وأن تحسن صورتها أو تقلل التكاليف ،لكن أيضا لأنها تؤمن بأن ذلك هو السلوك الصحيح الذي يجب أن تفعله ،حيث تضع المؤسسة تفصيلا كاملا لسياستها والتزامها ودعمها للبرامج البيئية.

رغم أن الأنواع الثلاثة للمؤسسات تعكس اهتماما متفاوتا بمدى الالتزام اتجاه البيئية إلا أنها توضح تزايد إحساس المؤسسات بمسؤوليتها البيئية.

ثانيا:عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية

يمكن حصر عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية فيما يلي:

- **التعهدات البيئية** :تكون المؤسسة ذات مسؤولية بيئية إذا حققت مايلي :[2]
  - ✓ تبني رؤية مؤسسية شاملة بهدف دعم الحماية البيئية ؛
  - ✓ تبني مبادئ التدابير الوقائية ؛
  - ✓ العمل على أساس أن العمليات الاقتصادية تكون محدودة بالنظام البيئي ؛
  - ✓ معرفة إذا ما كانت منتجاتها لها قيمة بيئية واجتماعية ومراعاة هذه الخاصية عند اتخاذ قراراتها؛
  - ✓ العمل على جعل قراراتها متكاملة ومتناسقة مع الإجراءات الحكومية وتشجع الثقافة المؤسسية التي تسمح بتدعيم القيم البيئية.
- **إدارة الموارد و الطاقة** :وفي هذا الإطار يمكن ذكر النقاط التالية:
  - ✓ استغلال الموارد الطبيعية بكفاءة ؛
  - ✓ إنتاج واستعمال الموارد المتجددة ؛

[1] برني ميلود ،**أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا** ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 17 ،جوان 2015 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر ،ص 123.

[2] أمال يوب ،مرجع سبق ذكره ،ص 84.

- ✓ اعتماد وتنفيذ أنظمة الإنتاج الصحيحة.

- **المراعاة الفعلية لأصحاب المصالح** :وهنا تكون المؤسسة مسؤولة بيئيا إذا حققت مايلي:
  - ✓ الالتزام بمبادئ أولوية الإفصاح والإعلام المجاني للسلطات والمنظمات المحلية؛
  - ✓ الالتزام بشفافية الإفصاح عن تأثيراتها البيئية الحقيقية .

ويمكن توضيح المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية في الجدول التالي:

الجدول رقم(2.2): توزيع المسؤوليات البيئية في المؤسسة الصناعية

طبيعة الأشخاص المسؤولين	عينة من المسؤوليات البيئية
المسؤول التنفيذي	وضع السياسة البيئية.
المديرون المعينون	وضع الأغراض والأهداف والبرامج البيئة .
كبير مديري التشغيل	التأكد من المطابقة المتواصلة (خارجي).
المديرون ونوابهم	ضمان التحسين المتواصل.
موظفو البيع والتسويق	تحديد توقعات العملاء .
البائعون ،المشترون	تحديد توقعات الموردين.
مديرو المالية والمحاسبات	وضع وصيانة إجراءات المحاسبات.
كل العاملين	الالتزام بالأساليب المحددة .

المصدر :ساسي سفيان ،**المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية –حالة الجزائر**– ،مجلة حقوق الإنسان العدد الثاني ،ديسمبر 2013 ،ص 7.

من خلال الجدول كل مسؤول في المؤسسة الصناعية وله مهام ومسؤوليات يقوم بها للمحافظة على البيئة فتحمل كل شخص مسؤوليته يوحي بمدى وعي المسيرين.

المطلب الثاني:أساسيات نظام الإدارة البيئية في المؤسسات الصناعية

من أجل تحقيق المؤسسات الصناعية أهدافها الإستراتيجية ولضمان البقاء والاستدامة وذلك يتحقق بإقامة نظام الإدارة البيئية لما له من دور في زيادة الاهتمامات في كافة الجوانب العملية الإدارية في المؤسسات الصناعية لما لهذه الأخيرة من تأثيرات على البيئة.

أولا:سلسلة ISO14001

يتضمن معيار ISO14001 العناصر الأساسية لنظام إدارة سليمة بيئيا فيه خمسة أقسام أساسية هي السياسة البيئية ،التخطيط ،التنفيذ ،العمل التصحيحي ،التصويبي ومراجعة الإدارة الأقسام مرتبطة مع بعضها البعض يتصل بها 17 بندا آخر .إشارة إلى أن العناصر الأساسية المشار إليها في نظام ISO14001 لإدارة سليمة بيئيا هي الوحيدة القابلة للتدقيق في كل سلسلة.[1]

المواصفة ISO14001 هي المواصفة الأشهر عالميا لنظام الإدارة البيئية حيث تقوم بتحديد الطريقة المثلى لوضع نظام إدارة بيئية فعال وقد تم تطويرها لتساعد المؤسسات على استدامة نجاحها مع أخذ الحفاظ على البيئة بعين الاعتبار مواصفة ISO14001 تنتمي إلى عائلة المواصفة الدولية لإدارة النظام البيئيISO14000 إذ تقوم بتوفير إطار عمل المؤسسة يساعدها في تلبية توقعات العملاء بشكل مستمر بالإضافة إلى التطابق مع المتطلبات القانونية و التنظيمية .[2]

ثانيا :متطلبات تطبيق نظام الإدارة البيئية

على المؤسسة التي تقوم بتبني نظام الإدارة البيئية وفقا لمواصفة ISO14000 أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الرئيسية التالية:

1.2 السياسة البيئية

يجب على الإدارة العليا للمنظمة تحديد السياسة البيئية و أن تكون هذه الأخيرة:

- ملائمة لطبيعة ولمدى الآثار البيئية لنشاطاتها ،منتجاتها وخدماتها؛
- تحتوي الالتزام بالتحسين المستمر ومنع التلوث؛
- توفير إطار لوضع الأهداف والغايات البيئية وفحصها؛
- موثقة ومطبقة ويحافظ عليها؛
- معلنة لكل العاملين لحساب المنظمة؛

---

[1] كرايغ ميسلر ،توماس فلايف ،**سلسلة معايير إدارة الجودة العالمية** ،دليل الحبيب إلى ISO14001 ،الدار العربية لعلوم الترجمة مركز التعريب والبرمجة ،الطبعة الأولى ،1999 ،ص12.

[2] رشيد علاب ،**نظام الإدارة البيئيةISO 14000 واقع و معوقات تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر** أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،الجزائر ،2016-2017 ،ص 65.

- متاحة للعامة.

2.2 التخطيط: والذي يغطي:

1.2.2 الجوانب البيئية :يجب على المنظمة إنشاء وتنفيذ والمحافظة على إجراءات ل:

- تحديد الجوانب البيئية لأنشطتها و منتجاتها وخدماتها والتي لها وسائل التحكم بها؛
- تحديد الجوانب البيئية التي لها أو يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة على البيئة.

2.2.2 المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى:على المنظمة تأسيس والحفاظ على إجراءات:

- ✓ تحديد المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المنظمة والخاصة بجوانبها البيئية؛
- ✓ توضح طريقة تطبيق هذه المتطلبات على جوانبها البيئية.

3.2.2 الأهداف ،الغايات والبرنامج :يجب على المنظمة إنشاء وتنفيذ والحفاظ على أهداف وغايات بيئية موثقة لكل أقسامها ووظائفها المعنية هذه الأهداف يجب أن تكون قابلة للقياس ومتوافقة مع السياسة البيئية والتي تشمل التزاما يمنع التلوث وعند وضع ومراجعة هذه الأهداف تقوم المنظمة بمراعاة المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها وجوانبها البيئية المهمة.

ولتحقيق هذه الغايات تقوم المنظمة بوضع وتنفيذ والحفاظ على برنامج يشمل تعين المسؤوليات لتحقيق هذه الأهداف والغايات لكل مستوى ونشاط معين للمنظمة وتحديد الوسائل والبرنامج الزمني لتحقيقها.

3.2 التنفيذ والتشغيل :و الذي يتم من خلال:

1.3.2 الموارد ،المسؤولية والسلطة

توفر المنظمة الموارد اللازمة لتطبيق وتحسين نظام الإدارة البيئية هذه الموارد تشمل الموارد البشرية والكفاءات الخاصة والموارد التكنولوجية والمالية كما يجب أن تكون الأدوار والمسؤوليات والسلطات محددة وموثقة ومعلنة لتسهيل فعالية نظام الإدارة البيئية وكذا التأكد من أن نظام الإدارة البيئية الموضوع والمطبق والمحفوظ مطابق لمتطلبات المواصفة بالإضافة إلى رفع تقرير عن أداء نظام الإدارة البيئية لمستويات الإدارة العليا بالمنظمة للفحص يشمل توصيات لتحسينه.

2.3.2 الكفاءة ،التدريب والتوعية

تقوم المنظمة بالتأكد من كفاءة أفرادها الذين يكون لهم تأثيرات بيئية مهمة بشكل كامل ،هذه الكفاءات يمكن امتلاكها بتدريب أولي ومهني خاصة أو بالخبرة. ولتحديد احتياجات التدريب الخاصة بجوانبها البيئية وبنظامها للإدارة البيئية تقوم المنظمة بوضع إجراءات تسمح لعمالها إدراك مايلي :

- أهمية التوافق مع السياسة البيئية وإجراءات ومتطلبات نظام الإدارة البيئية؛
- للجوانب البيئية المهمة وللتأثيرات الحقيقية أو المحتملة الخاصة بنشاطهم؛
- لمسؤولياتهم لتحقيق التطابق مع متطلبات نظام الإدارة البيئة؛
- للنتائج المتوقعة عن عدم الالتزام بالإجراءات المحددة.

3.3.2 الاتصال

فما يتعلق بجوانبها البيئية ونظامها للإدارة البيئية تقوم المنظمة بوضع وتطبيق والمحافظة على إجراءات ل:

- ضمان الاتصال الداخلي بين مختلف مستويات ووظائف المنظمة؛
- استقبال وتوثيق والاستجابة اتصالات الأطراف الخارجية المهتمة.

4.3.2 التوثيق

يجب أن يشمل توثيق الإدارة البيئية على مايلي :

- السياسة البيئية ،الأهداف والغايات؛
- وصف لمجال تطبيق النظام الإدارة البيئية؛
- وصف للعناصر الرئيسية لنظام الإدارة البيئية وتفاعلاتها بالإضافة لمرجع للوثائق المعنية؛
- الوثائق التي تحتوي على السجلات المطلوبة بالمواصفة.

5.3.2 التحكم بالتوثيق

الوثائق المطلوبة بنظام الإدارة البيئية والمواصفة الدولية يجب التحكم بها ،تقوم المنظمة بوضع وتنفيذ الإجراءات ل :

- مصادقة الوثائق عند مطابقتها قبل نشرها؛
- مراجعة الوثائق بشكل دوري عندما يكون ذلك ضروري ومصادقتها للمرة الثانية؛
- التأكد من أن نظام المراجعة جاري للوثائق المحددة ؛
- التأكد من أن الوثائق ذات المصدر الخارجي محددة بالمنظمة كمستلزمات التخطيط وتشغيل نظام الإدارة البيئية وأن نشرها متحكم به؛

- منع الاستعمال اللاإرادي للوثائق الملغاة والتحقيق منها بطريقة ملائمة .

6.3.2 التحكم بالعمليات

يجب تحديد العمليات التي ينجم عنها جوانب بيئية مهمة والمتوافقة مع سياستها البيئية وأهدافها والتخطيط لهذه العمليات للتأكد من إنجازها وفقا للمعايير المحددة :

- وضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات موثقة وذلك للتحكم في مواقف معينة حيث أن غياب أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى الانحراف عن السياسة البيئية وعن الأهداف؛
- تحديد معايير عملية في الإجراءات؛
- وضع والحفاظ على إجراءات تتعلق بالجوانب البيئية المهمة للسلع والخدمات المستعملة من طرف المنظمة وتبليغ هذه الإجراءات والمتطلبات المطبقة للموردين والمقاولين.

7.3.2 الاستجابة للطوارئ والاستعداد

تقوم المنظمة بوضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لمطابقة حالات الخطر والحوادث المتوقعة التي قد تكون لها تأثيرات بيئية وطريقة الاستجابة لها وتستجيب لحالات الخطر والحوادث المتحققة ومنع أو تخفيض التأثيرات البيئية السلبية .

4.2 المراقبة

والتي تتمثل في:

- **المتابعة والقياس** :يجب أن يشمل هذا الإجراء توثيق المعلومات التي تسمح بتتبع الأداء وعمليات المتابعة المنفذة والتوافق مع الأهداف والغايات البيئية للمنظمة؛
- **تقييم المطابقة** :يجب على المنظمة تطبيق والحفاظ على إجراءات تقييم دورية لمطابقتها للمتطلبات القانونية المطبقة ،كما تقوم بتقييم مطابقتها للمتطلبات الأخرى التي تخضع لها؛
- **ضبط السجلات** :يجب على المنظمة وضع والحفاظ على السجلات الضرورية لتوفر دليل على مطابقتها لمتطلبات نظامها للإدارة البيئة ،كما تقوم بوضع وتنفيذ والحفاظ على إجراءات لتعريف السجلات وتخزينها وحمايتها وسهولة الوصول إليها ،مدة الاحتفاظ بها والتخلص منها؛
- **التدقيق الداخلي** :يجب التأكد من أن التدقيقات الداخلية لنظام الإدارة البيئة منفذة في الأوقات المخططة ل:
  - ✓ تزويد الإدارة بالمعلومات حول نتائج التدقيق؛
  - ✓ منفذ ومحافظ عليه بشكل صحيح .

5.2 مراجعة الإدارة

يجب على الإدارة العليا على فترات زمنية مراجعة نظام الإدارة البيئية للمنظمة للتأكد من استمرار ملائمته ،كفايته ،فعاليته والبيانات الواردة في مراجعة الإدارة يجب أن تشمل:[1]

- نتائج التدقيقات الداخلية وتقييمات المطابقة للمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى التي تخضع لها المنظمة ؛
- المعلومات الواردة من الأطراف الخارجية المهتمة بما في ذلك الشكاوي؛
- الأداء البيئي للمنظمة؛
- مستوى تحقيق الأهداف والغايات؛
- التكيف مع الظروف المتغيرة بما في ذلك التطورات في مجال المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى المتعلقة بجوانبها البيئية؛
- توصيات التحسين.

المطلب الثالث :دواعي تبني ISO14001 في المشاريع الصناعية ومعوقات تطبيقه

هناك توجه واضح للمؤسسات الصناعية لتبني نظم لإدارة البيئة ولعل من أهم أهداف هذا التوجه تحسين الأداء البيئي بما يكفل حماية البيئة من التلوث كما أن التطبيق الناجح له يتطلب مجهودا وتغييرا لبيئة العمل الداخلية بما يؤثر بصفة مباشرة على التفاعل الخارجي لها هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد لكل نظام يتم تبنته من عوامل تحد من فعالية تطبيقه .

أولا :دواعي تبني ISO 14001 في المشاريع الصناعية و الفوائد الناتجة عنه

توجد مجموعة من الفوائد والمميزات عند تطبيق مقايس الإيزو 14001 في المشاريع الصناعية وخصوصا عند الحصول على الشهادة تتمثل فيما يلي:[2]

- زيادة قدرة المشروع على تحقيق متطلبات التصدير إلى الخارج وخاصة دول السوق الأوربية المشتركة؛
- تحسين قنوات الاتصال بين المشروع وبين الجهات الحكومية المتخصصة؛

[1] عز الدين دعاس ،**آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية** ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر ، 2010-2011 ،ص ص50-51-52.

[2] براهيمي شراف ،**أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية** ،دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،محمد خيضر ،بسكرة ،الجزائر ،2016-2017 ص 83.

- الحصول على مزايا مادية حيث أن بعض المنظمات الدولية تمنح جوائز مادية للمشاريع المتميزة بالأداء البيئي الجيد كما تحظى المشاريع الحائزة على الشهادة ببعض الإعفاءات والمكاسب؛
- رفع كفاءة الإنتاج من خلال شراء أفضل المواد الخام و استخدامها الرشيد .

وهناك مميزات أخرى تتمثل فيما يلي:[1]

- التوافق مع التشريعات والمعايير البيئية الواردة في السياسات البيئية المحلية؛
- اعتراف المنظمات بأن تطورها متعلق بالمصادر البيئية على نشاطها وهذا ما يؤثر على درجة عمق الاهتمام بالبيئة؛
- منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يساهم في تقليل التكاليف؛
- تعزيز صورة المنظمة لدى الموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعلقة مع المنظمة وإيجاد لغة عالمية بسيطة و مفهومة لإدارة البيئة و حمايتها من التلوث.

ثانيا :معوقات تطبيق الإيزو 14001

تعتمد إقامة نظم إدارة بيئية على دمج مكوناتها مع عناصر نظم العمل القائمة فعليا ،حيث تحدث تطورا لهذه العناصر إلا أنه من الطبيعي ظهور العديد من المشكلات التي تعيق هذا النظام كالأتي:

1.2 المعوقات الداخلية:وتتمثل فيما يلي:

- قصور وضعف إمكانيات الموارد البشرية ويعتبر هذا العائق الأكثر خطورة وتأثيرا من القصور المالي؛
- إن المشكلات الحقيقية لتطبيق الايزو 14001 تتجلى في كيفية تطبيقه وما هي المكاسب الناتجة عن هذا التطبيق؛
- إن الاتجاهات الايجابية الشخصية نحو البيئة لا يتم ترجمتها في بعض الأحيان إلى تصرفات واقعية وهذا ما يكون حاصل في بعض المشاريع الصغيرة بسبب اعتقادهم أن الأثر البيئي لأعمالهم هو أثر ضعيف ولا يسبب أي مشكلات هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الفوائد من تطبيق الايزو 14001 تتحقق على مدى زمني طويل بينما يتم دفع التكاليف بشكل فوري.

2.2 المعوقات الخارجية:ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- إن المشاريع صغيرة الحجم تواجه صعوبات ارتفاع التكاليف المصاحبة لعملية منح شهادة الايزو 14001؛
- تحتاج المشاريع إلى دعم و مساعدة خارجية لتطبيق نظام الإدارة البيئية لأن خبرتها غير كافية إضافة إلى أنها غير متأكدة من الفوائد السوقية لهذا النظام؛

[1] شنوح وليد ،**مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية** ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 7 ،العدد الثاني ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،باجي مختار ،عنابة،الجزائر ،2014 ،ص 4.

- اللامبالاة من قبل المستهلك نحو الأداء البيئي لمثل هذه المشاريع وخاصة الصغيرة جدا هي السبب الأساسي لعدم أخذ القضايا البيئية بعين الاعتبار من جهتها.

وأشارت إحدى الدراسات BOIRLIA ETSARA1998 إلى العديد من الانتقادات التي وجهت إلى المواصفة الإيزو14001 تتمثل فيما يلي:

- إن الاستثمار في التكنولوجيا لتطبيق الإيزو 14001 لا يضمن أي تحسين في الجودة البيئية؛
- إن مواصفة الإيزو 14001 تجيز المشاريع على تطبيق نظام الإدارة البيئية دون أن تثبت أن هذا النظام سيتولد عنه أية تحسينات يمكن قياسها؛
- إن التوافق مع المواصفة لا يضمن تحسين الأداء في مجال حماية البيئة؛
- لا تحدد مواصفة الإيزو 14001 المعايير التي تصف الأداء البيئي الجيد أغلب هذه الانتقادات تقترب من عدم الصحة و هي عامة في حكمها ذلك أن الاستثمار في التكنولوجيا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الجودة ككل والجودة البيئية بصفة خاصة كالاستثمار في التكنولوجيا النظيفة بالإضافة إلى أن الهدف من مواصفة الإيزو 14001 هو تحسين الأداء البيئي ليس بصفة رد الفعل لكن بصفة دورية مستمرة لاعتماد هذا النظام على عنصر التحسين المستمر كأحد [1]ركائز متطلبات تطبيقية.

المطلب الرابع :أثر استخدام المواصفة العالمية إيزو في المؤسسة على تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 من التقنيات الإرشادية الحديثة التي تلعب دورا بارزا وهاما في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية عامة والصناعية خاصة ،إذ أن هذه الأخيرة باعتمادها لهذه المواصفة تكون قد أخذت بعين الاعتبار أبرز الجوانب التي تعتبر من مرتكزات تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: الايزو14001 كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة من الناحية البيئية

إن الهدف الأساسي الذي من أجله تم وضع إدارة بيئية وفقا للمواصفة القياسية الدولية ISO 14000 هي تأهيل وتهيئة المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية وإجراءاتها ضمن سياسة واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة وبما يعزز تحقيق الأهداف التالية:

- مساعدة المؤسسة على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية؛
- تمكين المؤسسة من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛
- إرشاد المؤسسة بمتطلبات واشتراطات وكذا القوانين والتشريعات ذات العلاقة البيئية؛
- تشجيع المؤسسة للحصول على شهادة المطابقة من الجهات المختصة بالسلامة البيئية.

[1] براهيمي شراف ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 84-85.

إن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة لمواصفات الإيزو 14000 يترتب عليها إنشاء نظام إداري متكامل لضبط كافة العمليات بالإضافة إلى تحقيق مجموعة من الفوائد والمزايا التي يمكن إبرازها في النقاط التالية:[1]

- دمج الاعتبارات البيئية ضمن الإدارة وعمليات صنع القرار في المؤسسة؛
- تسهيل التعرف على مدى تطبيق المؤسسة للالتزامات والمعايير البيئية المحددة سلفا؛
- الاقتصاد في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- تحسين صورة المؤسسة مما يزيد من سمعتها الحسنة؛
- تحسين قنوات الاتصال بين المؤسسة والجهات الرسمية الحكومية المتخصصة والجهات الغير رسمية المتمثلة في جماعات الضغط المتعددة ومن أبرزها جمعيات البيئة؛
- رفع وزيادة الوعي البيئي لدى العاملين بالمؤسسة.

ثانيا :أثار تطبيق الإيزو 14001 من طرف المؤسسات الصناعية الجزائرية

إن تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية تترتب عنه أثار مختلقة سواء كانت اقتصادية اجتماعية ،بيئية يمكن تقسيمها إلى مايلي:

1.2 الآثار الاقتصادية :تتمثل في

1.1.2 زيادة الإنتاجية : من خلال :

- ترشيد استخدام الموارد و تقليل هدر الطاقة؛
- تقليل نسب المعيب في الإنتاج؛
- زيادة كفاءة العاملين بفضل البرامج التدريبية وانتقاء الكفاءات.

2.1.2 وفورات في التكاليف: من خلال:

- التخفيض في استهلاك الطاقة والمواد الأخرى؛
- خفض أعباء النقل والتخزين نتيجة الإقلال من مدخلات المادة الأولية؛
- تخفيض التكاليف من خلال تحسين فرص الحصول على رأس المال؛
- انخفاض الأعباء المالية والجزاءات المفروضة بسبب التلوث نضير التقليل من الآثار البيئية للنشاط والذي يقود بدوره إلى انخفاض في مصاريف التأمين والتعويضات عن الأضرار البيئية.

[1] عامر حبيبة ،**دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية** ،دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر ،2016 ،ص ص 111-112.

3.1.2 وفورات مالية في مجالات عديدة :منها

- الاستفادة من مساحات ضريبية نضير خفض المخاطر البيئية؛
- يؤدي تطبيق نظام الإدارة البيئية إلى سهولة الالتزام بالمتطلبات التشريعية البيئية ومن ثم خفض تكلفة هذا الالتزام؛
- **انخفاض كلفة رأس المال** :إن تعاظم الإدراك بالمشاكل البيئية وتناقص المخاطر البيئية التي يواجهها المستثمرين يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة؛
- **الاستفادة من مزايا تمويلية** :يمكن أن تستفيد المنشآت نضير التزامها بالتشريعات البيئية من قروض مسيرة وتسهيلات ائتمانية من المصارف أو تتحصل على إعانات حكومية.

2.2 الآثار الاجتماعية :والمتمثلة في :

- تقليل المخاطر المؤثرة على صحة وأمن الإنسان والناتجة عن الانبعاثات والإصدارات الصناعية؛
- لغة مشتركة وطريقة تفكير حول الجوانب البيئية التي قد تساعد المنظمات والمجتمعات والحكومات من التواصل والعمل مع بعض؛
- تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام مجتمعها وقواه الفاعلة في مجال حماية المستهلك والبيئة وتمكين المنظمات بالتالي من كسب ودهم و دعمهم.

3.2 الآثار البيئية :تتمثل هذه الآثار في:

- حماية الأنظمة البيئية الطبيعية وكذلك البيئات المنكوبة وحتى البراري؛
- استخدام أكفأ للموارد الطبيعية كالأراضي ،المياه ،الطاقة؛
- تقليل كمية النفايات وإعادة استخدام الموارد؛
- منع التلوث وحماية البيئة على طريق التنمية المستدامة ،يشكل الادخار الحقيقي الغير مرئي الذي تسهم به المواصفة؛
- قد تسهم في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون التي أصبحت تهدد مستقبل الأجيال القادمة من خلال توفيرها للأسس الداعمة لتلك الجهود.

4.2 الآثار الإدارية :تكمن في :

- زيادة رضا العاملين حيث أن اشتراك العاملين في تنفيذ متطلبات المواصفة يزيد من وعيهم بالشأن البيئي وهو ما ينعكس على رضاهم الوظيفي اتجاه المنظمة وتفاعلهم مع مجتمعهم؛
- الاستفادة من مراجعة الإدارة لأنظمة إدارة البيئة داخليا كآلية إدارية متميزة تسهم في التحسين المستمر لأداء المنظمة؛
- تشجيع التنسيق والتعاون بين إدارات المنظمة المختلفة وتحسين الاتصالات الداخلية؛

- الوعي الإداري المسبق للمشاكل سوف يقدم أفضل فرصة للحل الكفء؛
- الوعي الإداري المسبق للآثار البيئية يوفر فرصة للتخطيط للتقليل من الآثار السلبية؛
- نشر المسؤولية في جميع أنحاء المنظمة [1] التي ترتبط مباشرة بالآثار البيئية ومنع التلوث مما يحسن من فعالية وكفاءة برامج منع التلوث.

[1] عزالدين دعاس ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 57-58-59.

خلاصة الفصل

نظام الإدارة البيئية يمثل جزء من نظام الإدارة الكلي حيث يربط هذا الجزء بين المؤسسة والبيئة ويقف وراء تبني المؤسسات لهذا النظام السعي لخفض نسب التلوث الصناعي وانتشار النفايات وتنمية الوعي البيئي إذ يتطلب تطبيق هذا النظام تطبيق متطلباته بتحديد المؤسسة لسياستها البيئية ويلي هذه الخطوة التخطيط ثم التنفيذ والتشغيل ثم المراقبة ثم مراجعة الإدارة لنظام التحسين المستمر ،إذ أن الهدف الرئيسي منه هو تهيئة وتأهيل المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية ،كما أن تطبيق نظام الإدارة البيئية له أثار ايجابية في عدة جوانب سواء اقتصادية اجتماعية ،إدارية ،بيئية بالإضافة إلى ضرورة تحمل المسؤولية البيئية من طرف المؤسسات الصناعية أصبح أمرا ملحا للحفاظ على البيئة وتحقيق تنمية مستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا حاولنا الوقوف على دور القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة ،ذلك من خلال إبراز العلاقة بينهما وإسقاطها على الجزائر.

إذ لم يعد اليوم من مصلحة المؤسسة بغض النظر عن صفتها سواء على المدى الطويل أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة وغيرها من الموارد الطبيعية الأخرى ،حيث أصبح تبني نظم الإدارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا المحافظة على صورتها في محيطها الذي تتواجد به ،كذلك يعتبر نقطة بدء لضمان تطبيق المواصفات البيئية في النشاطات الممارسة من قبل المؤسسات الصناعية ،لذلك يجب أن يتوفر موظفيها ومسيرها على مسؤولية بيئية ذات مستوى متميز وفعال حيث يساعد ذلك في تطوير الأداء البيئي بما يتلائم مع السياسة البيئية في المؤسسة.

إن الجزائر كغيرها من الدول مهتمة بالبيئة ومن أهم الدول التي تسعى جاهدة من خلال سياساتها للمحافظة عليها بمجموعة من الإجراءات والسياسات في سبيل تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية ومقتضيات حماية البيئة كاعتمادها نظام الرخص في ممارسة بعض الأنشطة كإجراء وقائي لمراقبة إفرازات التلوث وآخر علاجي كفرض مبدأ التلوث الدافع الذي يهدف إلى تحميل المتسبب في التلوث المسؤولية إضافة إلى المشاركة في التخطيط البيئي. بالرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر في مجال المحافظة على البيئة إلا أن التدهور البيئي لا يزال مستمرا لأن تفعيل تكريس مبدأ التنمية المستدامة في المؤسسات الصناعية الجزائرية لا يزال يتسم بالضعف وسوء التسيير وكذا ضعف الهيئات المتخصصة في مراقبة تبعات الأنشطة الاقتصادية.

ومن خلال ما تقدم في الدراسة تم إثبات أو نفي صحة الفرضيات كما يلي:

- تأكيد أن التنمية المستدامة عبارة عن عملية تنموية شاملة ومتواصلة ودائمة لجميع الجوانب القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعي لرفع مستوى معيشة السكان وتنظيم الموارد البيئية والمجتمعات حاضرا ومستقبلا ؛
- تأكيد أنه يستوجب على الجزائر تفعيل المسؤولية البيئية في المؤسسة ليكون لها دور فعال في دعم نظم الإدارة البيئية و خاصة في المؤسسات الصناعية باعتبارها الملوث الأول للبيئة؛
- تأكيد أنه رغم وجود كم معتبر من القوانين والتشريعات إلا إن المؤسسات الصناعية في الجزائر لم تتقيد بها داخل المؤسسة؛
- تأكيد عدم التنسيق والانسجام بين الهيئات والمؤسسات التي يوكل لها مهمة المحافظة على البيئة وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول لنتائج سلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق؛

الخاتمة

- تأكيد أن الحصول على شهادة الإيزو 14001 يضمن للمؤسسات الصناعية القبول العالمي وتحقيق المنافسة في الأسواق العالمية.

على ضوء النتائج المتوصل لها يمكن اقتراح بعض التوصيات :

- إن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم تداخل بين الأبعاد الاقتصادية ،البيئية ،الاجتماعية حيث أن هناك ترابط وثيق فيما بين هذه الأبعاد؛
- توعية المجتمع بخطورة المشكلات البيئية حتى يزداد وعيهم وإحساسهم؛
- إنشاء آليات لتدقيق البرامج البيئية والتقييم المستمر لها وتطويرها حتى يتسنى ضمان فاعليتها في تحقيق أهدافها؛
- فرض غرامات على مخالفي قواعد البيئة وخصوصا في المؤسسات الصناعية لما تفرزه من التلوث؛
- ضرورة مراعاة العوامل البيئية داخل المنظمات وعند التصميم والتخلص من النفايات بطريقة سلمية؛
- العمل على دمج الاعتبارات البيئية عبر مختلف الأنشطة ووظائف المشاريع الصناعية الجزائرية عن طريق تبني تكنولوجيا أنظف؛

أما بالنسبة لأفاق البحث نقترح مجموعة من المواضيع التي قد تكون مدار بحث في المستقبل لسد النقص في دراستنا و الدراسات السابقة وقصد تجديد المعلومات والبيانات :

- الرقابة والمحاسبة على الممارسات البيئية ودورها في تحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية؛
- الأفاق المستقبلية لدور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة؛
- احترام البعد البيئي وأثره على إنعاش بعض القطاعات الاقتصادية و القطاع السياحي نموذجا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

- **الكتب**

1) إبراهيم العيسوي ،التنمية في عالم متغير ،دراسة في مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراته ،دار الشرق الطبعة الثالثة ،القاهرة مصر 2000.
2) أحمد حبيب رسول ،جغرافيا الصناعة ،دار النهضة العربية ،بدون طبعة ،بيروت ،لبنان ،1999.
3) أحمد سعيد بامخرمة ،اقتصاديات الصناعة ،دار زهراء للنشر و التوزيع ،بدون بلد ،الطبعة 2 ،2000.
4) باتر محمد علي وردم ،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ،الأهلية للنشر والتوزيع ،الأردن ،2003.
5) ثامر البكري ،أحمد نزار النوري ،التسويق الأخضر ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية الأردن ،عمان ،2009.
6) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة في التنمية ،الدار الجامعة ،الاسكندرية ،مصر ،سنة 2000.
7) عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبو زنط ،التنمية المستدامة وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها ،دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،سنة 2006.
8) عمار بوضياف ،الوجيز في القانون الإداري ،دار ريحانة ،الجزائر ،2002.
9) فراس الخرجي ،الإدارة البيئية ،دار الكنوز للمعرفة العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن 2007.
10) كرايغ ميسلر ،توماس فلايف ،سلسلة معايير إدارة الجودة العالمية ،دليل الحبيب إلى ISO 14000،الدار العربية للعلوم ،الترجمة مركز التدريب والبرمجة ،الطبعة الأولى ،1999.
11) محمد صالح الشيخ ،الأثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية ،مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الطبعة الأولى ،الاسكندرية ،مصر ،سنة 2000.
12) مدحت القريشي ،الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للنشر ،الطبعة 2،سنة 2005.
13) ميشيل توادرو ،التنمية الاقتصادية ،ترجمة محمود الحسين ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،السعودية ،سنة 2005.

قائمة المراجع

- **الأطروحات والمذكرات**

✓ **الأطروحات**

1) إبراهيمي شراف ،أثر الإدارة البيئية على كفاءة المشاريع الصناعية ،دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باجي مختار ،عنابة ،الجزائر 2004.

2) رشيد علاب ،نظام الإدارة البيئية ISO 14000 ،واقع ومعوقات تطبيقها في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة بوضياف ،مسيلة ،الجزائر 2016-2017.

3) عامر حبيبة ،دور المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية دارسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،الجزائر ،2016.

4) عبد الرحمان العايب ،التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر سنة 2011.

5) عمر شريف ،استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المستدامة ،دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،جامعة باتنة ،الجزائر ،سنة 2001.

6) محمد زوزي ،تجربة القطاع الصناعي الخاص دورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر ،دراسة حالة ولاية غرداية ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر 2009-2010.

✓ **المذكرات**

1) أحلام زواوية ،دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدولة المغاربية ،دراسة مقارنة الجزائر وتونس والمغرب ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر ،2003.

2) أكلي بسمة ،حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري ،مذكرة ماستر في القانون ،جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة ،الجزائر ،2015.

3) بومنادة قادة ،آليات حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر ،مذكرة ماستر ،المركز الجامعي لعين تموشنت ،الجزائر ،2016.

4)عز الدين دعاس ،أثار تطبيق نظام الإدارة البيئة من طرف المؤسسات الصناعية ،رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،الجزائر ،2010-2011.

5) محصول سعيد ،دور سياسات الصناعية في تحقيق تنمية مستدامة ،دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002-2012 ،مذكرة ماجستير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف1 ،الجزائر ،2013-2014.

6) هبري نصيرة ،التطور الصناعي في الجزائر وأثاره على البيئة ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2003-2004.

- **المجلات**

1) أمال يوب ،المسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية الجزائرية كنموذج مؤسسة لإفراج حمام الضلعة لصناعة الاسمنت و مجمع سوناطراك الجزائر ،مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ،المجلد 5 ،العدد الأول ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ،الجزائر،2019 .

2) برني ميلود ،أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا ،مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية ،العدد 17 ،جوان 2015 ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،الجزائر.

3) زيد ديب ،سليمان مهنا ،التخطيط من أجل التنمية المستدامة ،مجلة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد الخامس و العشرين ،العدد الأول ،الجمهورية العربية السورية ،سنة 2002.

4) سليمة بن حليمة ،ساسة خضراوي ،واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر ،مجلة دفاتر بوادكس ،العدد 6 ،سبتمبر 2016.

5) شنوح وليد ،مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية ،مجلة الواحات للبحوث والدراسات ،المجلد 7 ،العدد الثاني ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،باجي مختار ،عنابة الجزائر ،2014.

6) ماجدة أبو زنط ،عثمان محمد غنيم ،التنمية المستدامة في منظور الثقافة العربية الاسلامية ،مجلة دراسات العلوم الإدارية ،الجامعة الأردنية ،المجلد 36 ،العدد اللأول ،عمان ،الأردن ،2008.

7) نصير عريوة ،دور إستراتيجيات الحد من التلوث الصناعي في تحقيق تنمية صناعية مستدامة ،دراسة حالة المناطق الصناعية (مسيلة ،برج بوعريريج ،سطيف) ،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،جامعة سطيف الجزائر ،العدد الثاني ،ديسمبر 2014.

قائمة المراجع

8) وديع محمد عدنان ،قياس التنمية ومؤشراتها ,مجلة جسر التنمية ،المجلد الأول ،الإصدار الثاني ،منشورات المعهد العربي للتخطيط ،الكويت ،فبراير 2002.

9) ياسمينة زرنوخ ،التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 25 ، 2002.

- **الملتقيات**

1) حميد بن نية ،فكارشة سفيان ،إستراتيجيات صناعة ودورها في دعم الصادرات الوطنية الجزائرية ،ملتقى علمي دولي ،جامعة البلدية 02 ،الجزائر .

2) مبارك بوعشة ،التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم ،الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،الجزائر،سنة 2008.

3) منظمة الأمم المتحدة ،ملتقى مسائل التنمية الصناعية ،سنة 2013.

4) موساوي عمر ،بالي مصعب ،إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية ،المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة ،والعدالة الاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،الجزائر ،2012.

5) قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 يوليو 2011،الجريدة الرسمية ،العدد 3 ،2011.

6) قانون الولاية 07/12 المؤرخ في 21 فيفري 2012 ،الجريدة الرسمية ،العدد 12 ،2012.

- **المواقع الإلكترونية**

1) www.albcaa News.com 03.03.2020 , 13h34.

2) http//www.SFEgypt.com ,03.03.2020, 13h14.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص :اقتصاد دولي

عنوان المذكرة

دور القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد الطالبة:
فريال غربي

تحت إشراف :
د.كعوان سليمان

دورة 2020

مقدمة

يشهد العالم اليوم الكثير من التغيرات والتحولات الجذرية التي تتسم بالسرعة والشمولية في جميع المجالات الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية الثقافية والتكنولوجية.

ونتيجة ذلك تنامى الاهتمام بالأمور البيئية وارتقى الوعي البيئي في الدول الصناعية المتقدمة صاحبه إهتمام عالمي موسع من الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية بالبيئة.

حيث أدمج البعد البيئي ضمن أبعاد التنمية من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية للحفاظ عليها للأجيال القادمة بالإضافة إلى إصدار مواصفة خاصة بنظم الإدارة البيئية تمكن المؤسسات الصناعية من إدارة البيئة وتخفيف الضغوط المفروضة عليها ونتج عن كل هذا ظهور مفهوم التوحيد القياسي ISO14001.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا طرح التساؤل التالي:

كيف يساهم القطاع الصناعي في تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر؟؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة أهمها:

مقدمة

ماهي التنمية المستدامة؟

ما العلاقة التي تربط بين القطاع الصناعي والتنمية المستدامة؟

ما مدى التقيد بالقوانين والمسؤولية البيئية في المؤسسة الصناعية؟

ولكي يتسنى لنا الإجابة عن الإشكالية الرئيسة والإشكاليات الفرعية ارتئينا أن نختبر الفرضيات التالية:

التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تهدف إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها؛

إن تبني القطاع الصناعي للأنظمة البيئية يساعد في الحد من التلوث بما يحقق التنمية المستدامة؛

إن المؤسسة الصناعية تستطيع أن تؤثر في سياسات حماية البيئة من خلال التوعية البيئية لجميع مسؤوليها والوفاء بالتزاماتها.

كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول فكرة التنمية المستدامة وعلاقتها بالقطاع الصناعي الذي يعتبر المتسبب الأول في إحداث التلوث والإضرار بالبيئة بالإضافة إلى إبراز ضرورة إدماج البعد البيئي من طرف المؤسسات الصناعية.

ولإنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال جملة من المصادر التي ساعدتنا على إنجاز هذا العمل والمتمثلة في الكتب ،المجلات والملتقيات.

مقدمة

ولإنجاز هذه الدراسة تم تقسيم المذكرة إلى فصلين حسب

نموذج إمراد:

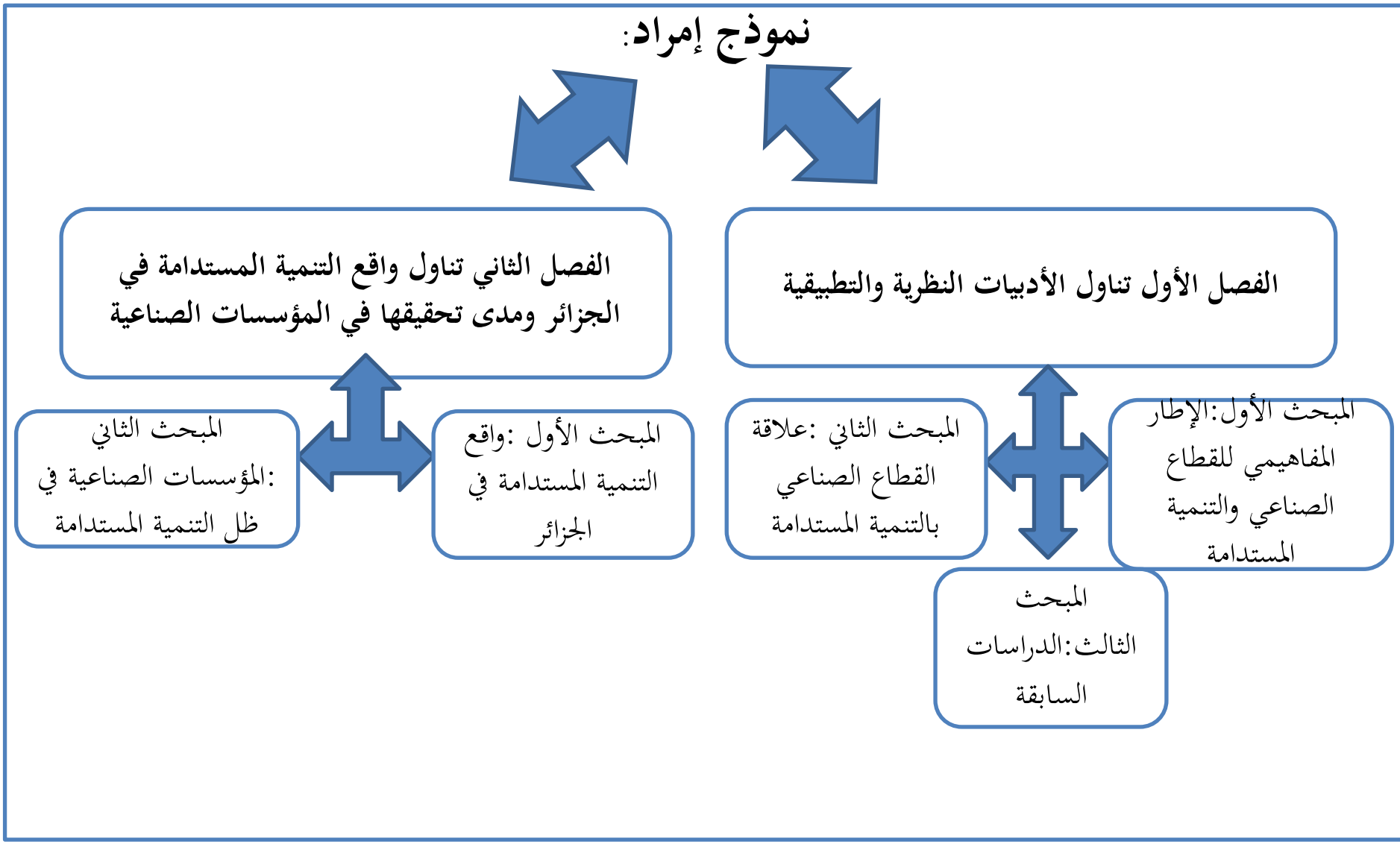

الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة

يعرف القطاع الصناعي على أنه مجموعة من المنشآت التي تنتج سلعا سواء كانت متجانسة أو غير متجانسة إذ أن نشاطها الأساسي يتمثل في تحويل المادة الخام إلى سلعة نهائية. وتكمن أهمية القطاع الصناعي في :

تعتبر قطاع الصناعة من أهم الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل؛

يساهم قطاع الصناعة في علاج مشاكل ميزان المدفوعات؛

تتميز الصناعة بإمكانيات تنوع منتجاتها وازدياد عددها بتقدم الوقت و ظهور حاجات جديدة للمستهلكين.

أما عن تعريف التنمية المستدامة فهي تلك التنمية التي تسمح بالاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها دون الإخلال بالتوازن بين النظام البيئي الاقتصادي ،الاجتماعي وكذا التكنولوجي.

تكمن أبعاد التنمية المستدامة في ثلاث أبعاد أساسية والتي تظهر من خلال الشكل التالي على أنها متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض أي أنه لا يمكن إغفال أي بعد من هذه الأبعاد.

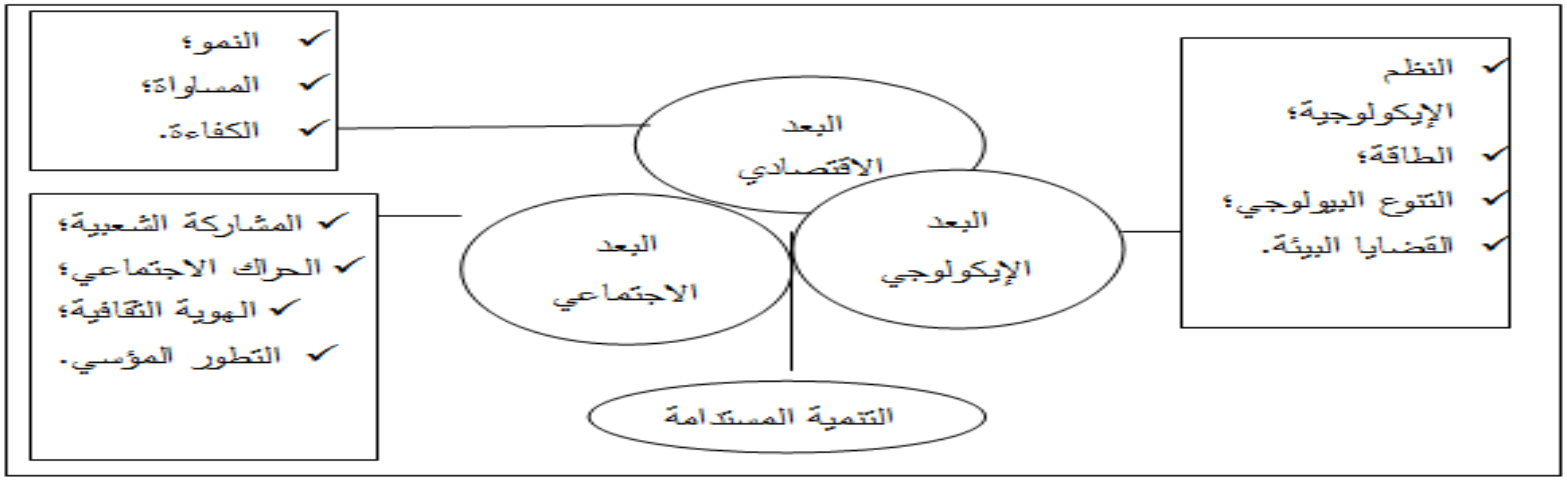

الإطار المفاهيمي للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة

تبرز العلاقة بين القطاع الصناعي والتنمية المستدامة من خلال المخطط التالي :

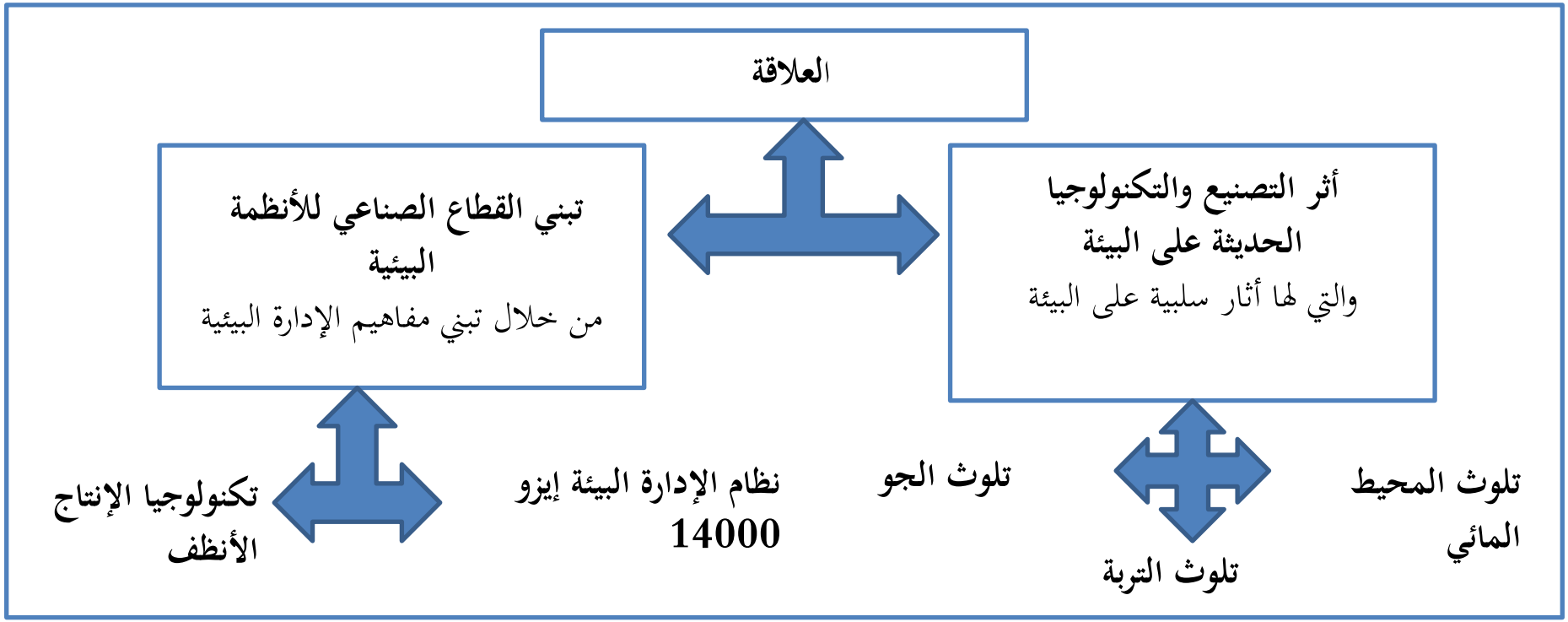

وبخصوص القيمة المضافة التي أضافتها هذه الدراسة بالمقارنة مع سابقاتها فتتمثل في كونها انفردت بربط القطاع الصناعي بالجانب الاقتصادي الذي يعتبر المؤثر الكبير على الحالة البيئية بالإضافة إلى التطرق إلى تبني الأنظمة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية وتحملها لمسؤولياتها. وللإلمام أكثر بكل جوانب الدراسة تناولنا **واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية.**

واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

جاء المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي تم تبنيه عام 2001 والذي يتمثل هدفه الرئيسي في اقتراح إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة في المدى المتوسط والطويل .ويركز هذا المخطط على أربع مجالات رئيسة موضحة كالتالي:

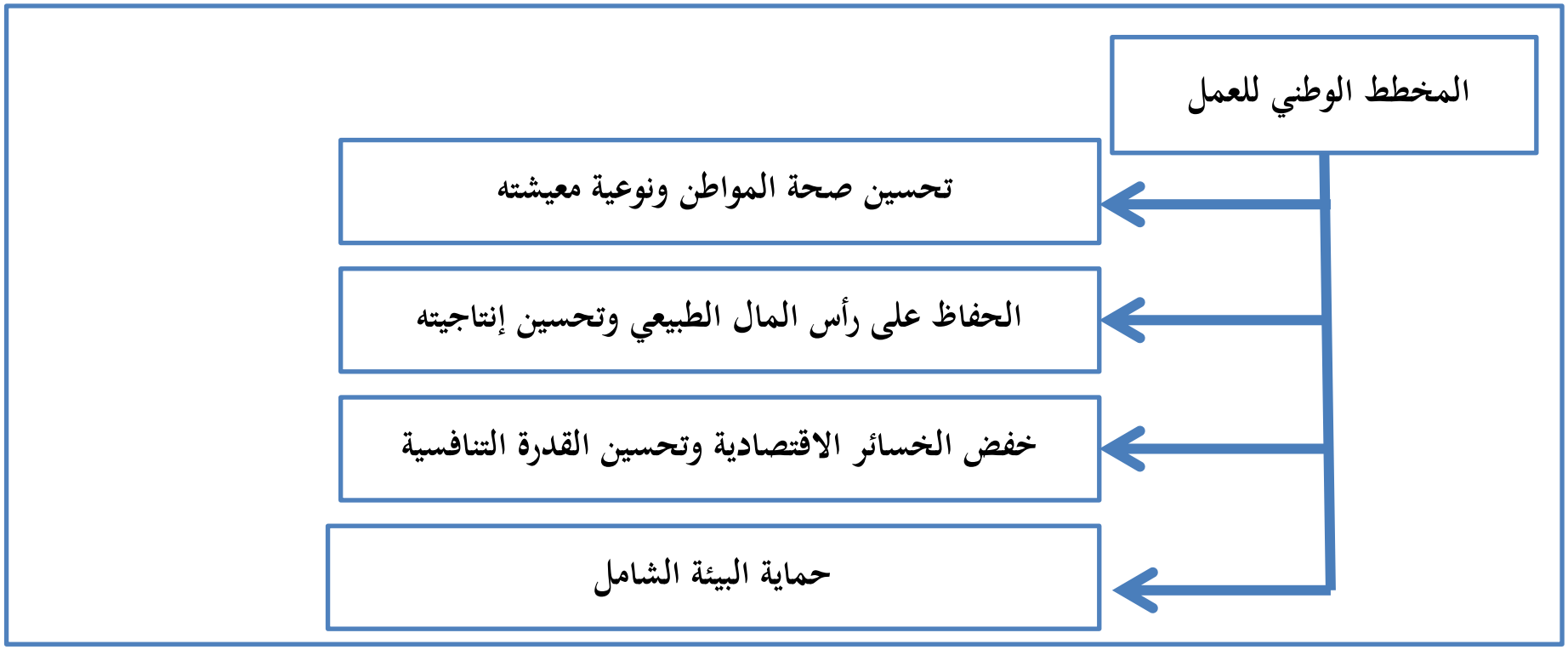

أما عن عناصر المسؤولية البيئية في المؤسسات الصناعية فيمكن توضيحها في المخطط التالي:

واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

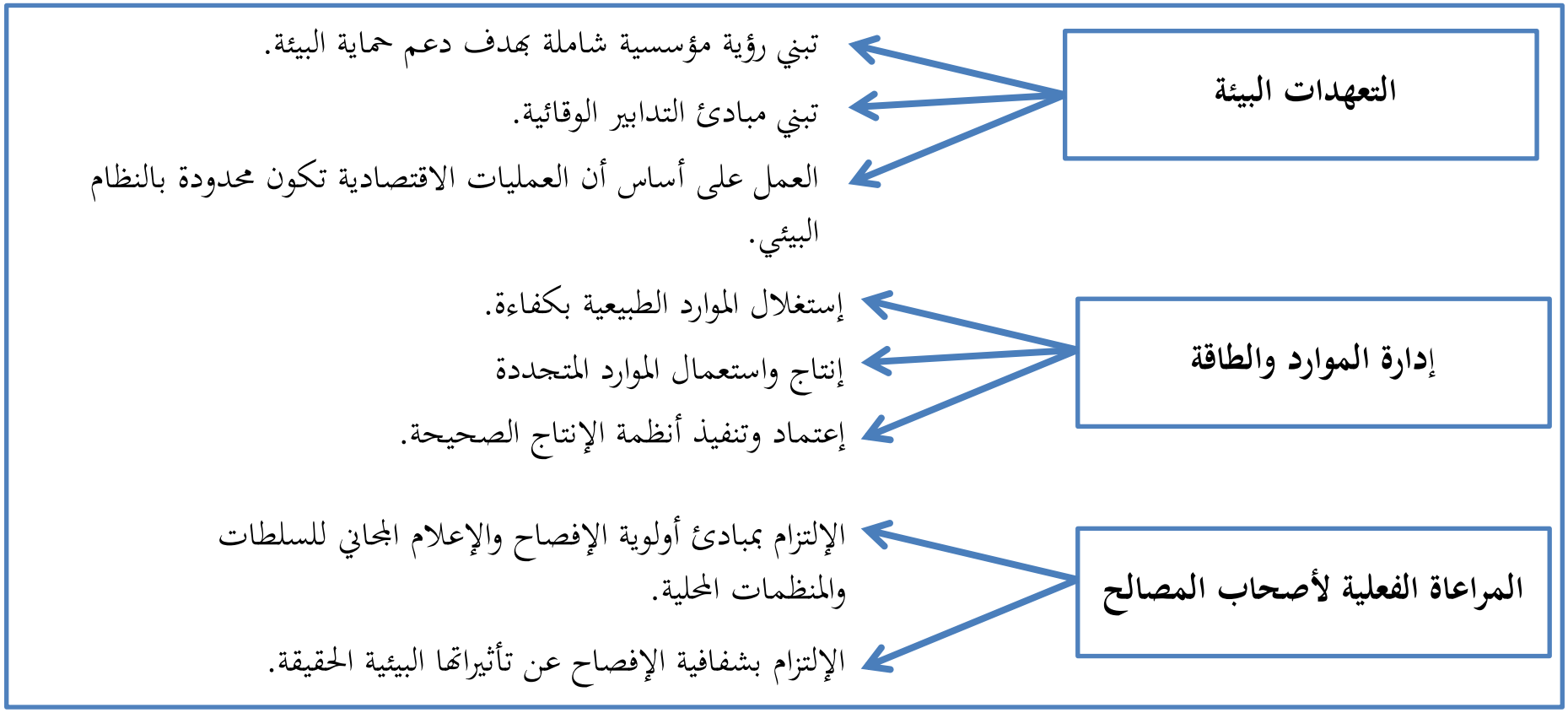

ومن أجل تحقيق المؤسسات الصناعية أهدافها الإستراتيجية لضمان البقاء والاستدامة عليها تبني نظام الإدارة البيئة لما له من دور في زيادة الاهتمامات في كافة الجوانب العملية الإدارية في المؤسسات الصناعية.

واقع التنمية المستدامة في الجزائر ومدى تحقيقها في المؤسسات الصناعية

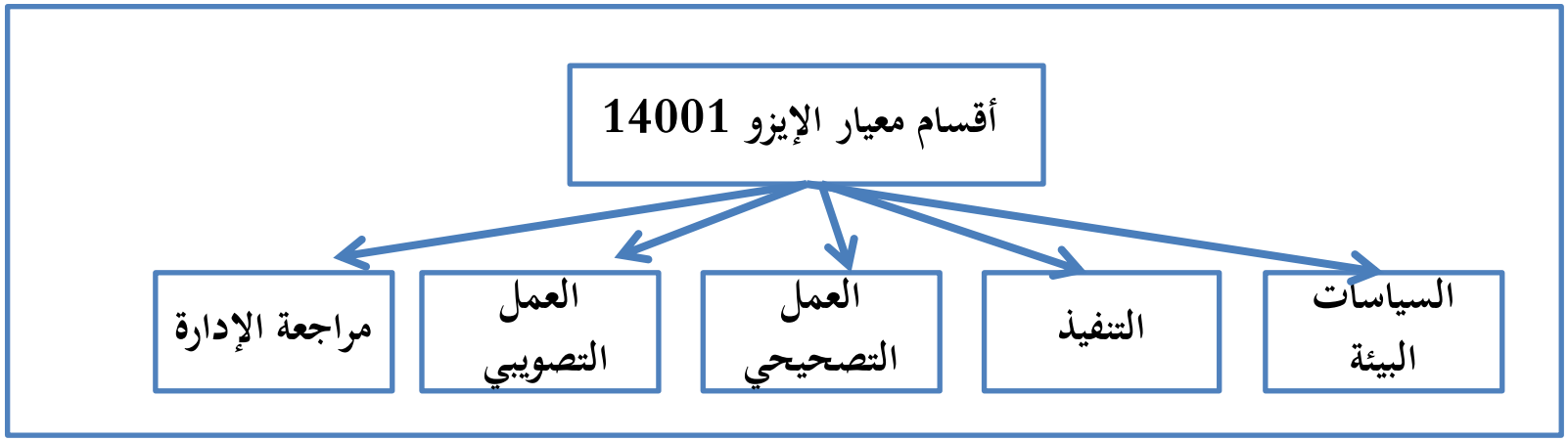

من خلال المخطط السابق نلاحظ أن معيار الإيزو 14001 يضم العناصر الأساسية لنظام إدارة سليمة بيئيا والذي يحتوي على خمسة أقسام.

إذ أن الهدف الأساسي الذي من أجله وضع هذا النظام هو تأهيل وتهيئة المؤسسات للتعامل مع القضايا البيئية وإجراءاتها ضمن سياسة واضحة تراعي الإجراءات والقوانين البيئية السائدة والذي يحقق الأهداف التالية:

- **تمكين المؤسسة من التعامل مع القضايا البيئية وعناصرها المختلفة؛**
- **مساعدة المؤسسة على وضع الأهداف والسياسات الخاصة بالإدارة البيئية.**

حيث أن حصول المؤسسة على شهادة المطابقة لمواصفة الإيزو 14000 يترتب عليها إنشاء نظام إداري متكامل لضبط كافة العمليات.

الخاتمة

وفي الأخير بعد الانتهاء من هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها النقاط التالية:

- **تأكيد أن التنمية المستدامة عبارة عن عملية تنموية شاملة ومتواصلة ودائمة لجميع الجوانب القائمة بين النشاطات الإنسانية وبين المحيط الطبيعي لرفع مستوى معيشة السكان وتنظيم الموارد البيئية والمجتمعات حاضرا ومستقبلا؛**

- **تأكيد أنه يستوجب على الجزائر تفعيل المسؤولية البيئة في المؤسسة ليكون لها دور فعال في دعم نظم الإدارة البيئية وخاصة في المؤسسات الصناعية باعتبارها الملوث الأمثل للبيئة؛**

- **تأكيد أنه رغم وجود كم معتبر من القوانين والتشريعات إلا أن المؤسسات الصناعية في الجزائر لم تتقيد بها داخل المؤسسة.**